Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.18/Rev.1
البند 7(ب)(iv) من جدول الأعمال

6 December 2001
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5–6 ديسمبر/كانون الأول 2001

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية تنزانيا المتحدة

من أجل

برنامج تطوير نظم التسويق الزراعي

Document # 224010
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة البرنامج		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز البرنامج		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	2
الجزء الثاني –	**البرنامج**	**4**
ألف –	منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	4
باء –	أهداف البرنامج ونطاقه	5
جيم –	عناصر البرنامج	5
دال –	التكاليف والتمويل	11
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعة الحسابات	14
واو –	التنظيم والإدارة	15
زاي –	المبررات الاقتصادية	15
حاء –	المخاطر	16
طاء –	الأثر البيئي	16
ياء –	السمات الابتكارية	16
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**17**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**17**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها	**19**

APPENDIXES

الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

الأول – البيانات القطرية

2 II. TARGET GROUPS' MAJOR CONSTRAINTS, PROPOSED PROGRAMME RESPONSE AND SELECTION CRITERIA

الثاني – المعوقات الرئيسية للمجموعات المستهدفة والاستجابة المقترحة للبرنامج ومعايير الاختيار

4 III. PREVIOUS IFAD LOANS OF THE UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

الثالث – قروض الصندوق السابقة لجمهورية تنزانيا المتحدة

5 IV. LOGICAL FRAMEWORK

الرابع – الإطار المنطقي

15 V. PROGRAMME ORGANIZATIONAL STRUCTURE

الخامس – الهيكلي التنظيمي للبرنامج

16 VI. TRIGGERING MECHANISMS FOR PHASE II

السادس– الآليات المحفزة للمرحلة الثانية

معادلات العملة

وحدة العملة	=	شلن تنزاني
1.00 دولار أمريكي	=	880. شلن تنزاني
1.00 شلن تنزاني	=	1.13 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

1 يوليو/تموز – 30 يونيو/حزيران

خريطة منطقة البرنامج

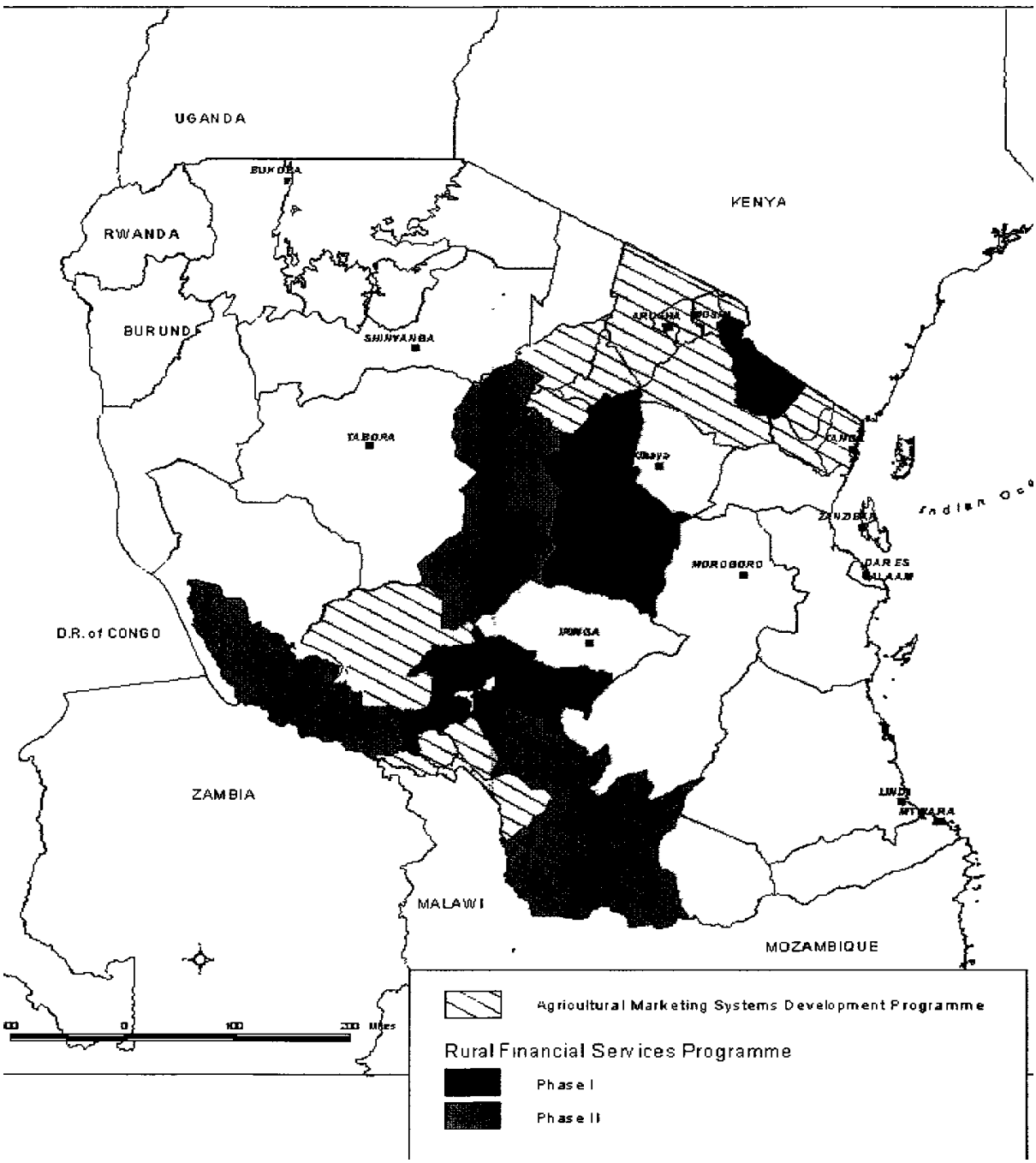

المصدر: بعثة تقدير الصندوق

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية تنزانيا المتحدة

برنامج تطوير نظم التسويق الزراعي

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية تنزانيا المتحدة
الوكالة المنفذة:	مكتب رئيس الوزراء
التكلفة الكلية للبرنامج:	42.30 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	12.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 16.34 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	صندوق التنمية الأفريقي وكالة المعونة الإيرلندية جهات أخرى تحدد فيما بعد
قيمة التمويل المشترك:	صندوق التنمية الأفريقي: 14.46 مليون دولار أمريكي وكالة المعونة الإيرلندية: 1.10 مليون دولار أمريكي جهات أخرى: 4.49 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض:	
حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة:	4.22 مليون دولار أمريكي
حكومة المقاطعة:	1.19 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	513.600 دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

مـــن هـــم المستفيدون؟ نظرا للطبيعة الشمولية متعددة الأبعاد للبرنامج، مع تركيزه على ترشيد السياسات العامة للتسويق وإدخـــال التحســـينات علـــى البـــنى الأساسية ذات العلاقة، يتوقع لجميع المساهمين في الأسواق الريفية أن يستفيدوا من الـــبرنامج. وســـيتم توجيه المساندة الرئيسية للبرنامج إلى: (أ) المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الأعضاء في مجموعـــات المنتجين والمؤسسات القاعدية الذين يملكون أقل من هكتارين بالمتوسط من الأراضي القابلة للزراعة والذين تقـــل دخولهـــم عمومـــا عـــن خط الفقر؛ (ب) التجار والمصنعين على نطاق صغير الذين يعملون في المناطق الريفية؛ (جـــ) أصحاب المبادرات الفردية في الصناعات الزراعية متوسطة النطاق الذين أظهروا قدرتهم على التعامل مع حجوم كبـــيرة من منتجات أصحاب الحيازات الصغيرة. إلا أن الحصة الأكبر من الفوائد ستكون من نصيب صغار المزارعين، كذلك سيستفيد صغار التجار والجوالين منهم ومعظمهم من النساء بصورة كبيرة من البرنامج.

لمـــاذا هـــم فقـــراء؟ تتضمن العوامل المسببة للفقر الذي يعاني منه 4.4 مليون من المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة والتجار والمصنعين: (أ) الافتقار إلى بيئة مساعدة للسياسات التسويقية في البلاد (المغالاة في سعر صرف العملة المحلية، واللوائـــح التقييدية والضرائب المرتفعة)؛ البنى الأساسية غير الكافية للأسواق والنقل؛ (جـــ) الافتقار إلى وفورات الحجم والـــتكامل الأفقـــي؛ (د) الافـــتقار إلى نظم الاتصالات ومعلومات السوق التي تمنع صغار المنتجين وغيرهم من الجهات الفاعلة من استغلال إمكانيات وفرص السوق؛ (هـــ) ينقص كل من الاستثمارات ورأس المال العامل للقيام بأنشطة الإنتاج والتسويق والتجهيز. وإذا ما أخذت مجتمعة، فإن هذه العوامل تقلل بشكل حاد من قيمة المنتج (والدخل) الذي يتلقاه صغار المزارعين، وتشكل عقبات أساسية في وجه التحرك نحو أشكال جديدة من الإنتاج التي توفر عوائد أعلى.

مـــا الـــذي سيفعله البرنامج المقترح لهم؟ سيساعد البرنامج الحكومة في إحداث تغيير شامل في قطاع التسويق الزراعي الفرعـــي بهدف جعل الأسواق الريفية تعمل بصورة أفضل وتعزيز إمكانيات أصحاب الحيازات الصغيرة ضمنها. وسيقوم الـــبرنامج بمـــا يلي: (أ) تعزيز حوالي ألف مجموعة من مجموعات المنتجين لتكون في موقع مساومة أفضل وليكون لها تأثـــير أكبر على صياغة السياسات وتحديد فرص التسويق والتفاوض بشأن أسعار كل من مستلزمات الإنتاج والمنتجات؛ (ب) مســـاعدة الحكومة على ترشيد السياسات القائمة الخاصة بوضع التشريعات الناظمة والضرائب وسعر الصرف إلى أخـــره .. بحيث تستطيع الإسهام في تحسين كفاءة نظم التسويق ككل؛ (جـــ) تحسين البنى الأساسية للسوق من خلال بناء وإعادة إعمار 700 كم من الطرق الريفية و200 كم من طرق الوصل و30 مركز تسويقي ومن خلال تمويل مرافق ما بعد الحصـــاد؛ (د) تقويـــة قـــدرة وزارة التعاونـــيات والتسويق على جمع ونشر معلومات التسويق الزراعي؛ (هـــ) مساعدة مجموعـــات المنتجين والمؤسسات القاعدية والتجار والمصنعين على الحصول على وسائل التخزين والقروض الرأسمالية مـــن المصارف التجارية كما هو مطلوب للترويج للأنشطة التسويقية؛ (و) إيجاد وتعزيز كل من الروابط الأفقية والرأسية بين مجموعات التجهيز والمؤسسات القاعدية والمصنعين والسلسلة التسويقية المحلية والمصدرين.

كـــيف سيشـــارك المستفيدون في البرنامج؟ قامت عملية تشاورية تشاركية غير مركزية إلى حد كبير، التي انطلقت من مســـتوى القـــاعدة وتم تنسيقها عن طريق وزارة التعاونيات والتسويق ومكتب رئيس الوزراء، بتوجيه تقييـــم البرنامـــج خـــلال جمـــيع مـــراحل دورة تجهيز المشروع. وسيتم استخدام النماذج والآليات المؤسسية التالية لضمان المشاركة أثناء

التنفـــيذ: (أ) سيتم تنظيم ومساندة مجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية وتعاونيات الادخار والائتمان وروابط الادخار والائتمان .. الخ وفقا للنهج الذي يقوده الطلب؛ (ب) سيتم توفير الموارد اللازمة لتطوير سياسات الملكية والمساندة والتنفيذ على كل من مستوى المقاطعة والمستوى الوطني وذلك باشراك المستفيدين ومنظمات المجتمع المدني والحكومة من خلال الحـــوار وممارســـة الضغط والتأثير وحملات التوعية والمناقشات؛ (جـــ) سيتم استخدام معايير وإجراءات محددة لتنظيم مشـــاركة النساء في مجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية بما في ذلك عمليات صنع القرار؛ (د) سيتم توفير ما يلزم لنظام تشاركي لمراقبة وتقييم أثر البرنامج يتناول اهتمامات المستفيدين ذات الأولوية ويمكن استخدامه وتطبيقه لتقييم أداء وتأثيرات جميع عمليات مشروعاتهم ذات العلاقة.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية تنزانيا المتحدة
من أجل
برنامج تطوير نظم التسويق الزراعي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية تنزانيا المتحدة بما قيمته 12.95 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 16.34 مليون دولار أمريكي تقريبا). بشروط تيسيرية للغاية، وذلك من أجل تمويل برنامج تطوير نظم التسويق الزراعي ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشرة سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاث أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تمتد جمهورية تنزانيا المتحدة من خط الاستواء حتى خط عرض 12 درجة جنوبا محتلة مساحة قدرها 945 200 كم^2 على الساحل الشرقي لأفريقيا بما في ذلك جزر زنزبار وبيمبا. وتهيمن الزراعة على اقتصاد تنزانيا التي وصل عدد سكانها عام 2000 إلى 31.3 مليون نسمة بمعدل نمو وسطي سريع ما بين عامي 1980–1997 (3.1% سنويا). ويعيش حوالي 70% من سكان تنزانيا في المناطق الريفية في أكثر من 8000 قرية. ومع دخل يتراوح بحدود 478 دولار أمريكي للفرد[2]. تعد جمهورية تنزانيا المتحدة واحدة من أفقر بلدان العالم. وعلى مدى السنوات الخمسة الماضية، أحرزت تنزانيا تقدما ملحوظا في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي من خلال عملية تحرير التجارة والإدارة الكفؤة للقطاع النقدي وتحرير السياسة السعرية والخدمات التسويقية. وقد عم تأثير هذه الإصلاحات البلاد بأسرها مما نجم عنه معدل نمو اقتصادي سنوي بحدود 4% وسطيا خلال الفترة 1995 – 2000، وتقليص في اختلالات التوازن النقدية من 30% عام 1995 إلى 6.6% في يونيو/حزيران 2000، وتراجع في معدل التضخم السنوي من 21% عام 1996 إلى 5.5% في يونيو/حزيران 2001. وبصورة مشابهة، ازدادت احتياطيات العملة الأجنبية من 1.5 إلى 5 أشهر من مستوردات البضائع خلال الفترة نفسها. إلا أن الدين الإجمالي للبلاد الذي قدر بحدود 7.6 مليار دولار أمريكي مازال مرتفعا وتستهلك خدمته ما يتراوح بحدود 40% من الميزانية الوطنية. من شأن مبادرة ديون البلدان الفقيرة

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

[2] التقرير الدولي للتنمية لعام 1998.

المثقلة بالديون التي تم إقرارها مؤخرا أن تخفف من عبء هذا الدين ولكن حله على المدى الطويل يعتمد على استعداد الجهات المانحة لتوفير التمويل الميسر والتمويل عن طريق المنح لزيادة الإنتاجية والنمو لضمان الاستدامة الشاملة للاقتصاد.

2 - تعتبر الزراعة القطاع المهيمن على الاقتصاد إذ تمثل ما يعادل 45% من الناتج المحلي الإجمالي، و 85% من العمالة الريفية، و 73% من جميع الصادرات. كان معدل نمو الزراعة السنوي في الفترة 1998–2001 بحدود 3%. وإدراكا منها لأهمية القطاع الزراعي، سعت الحكومة إلى إعادة إحيائه وتنشيطه من خلال: (أ) تحرير كل الأسواق الزراعية وإلغاء احتكار الدولة لصادرات وواردات السلع والمنتجات الزراعية؛ (ب) إعادة تعريف هدف الحكومة في تحقيق الأمن الغذائي سواء الأمن الغذائي على المستوى الوطني أو على مستوى الأسرة؛ (جـ) الاعتماد على القطاع الخاص (الذي يضم أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين التجاريين والرعاة) في جميع الأنشطة الإنتاجية والتسويقية الزراعية؛ (د) الابتعاد عن المركزية وتفويض مجالس المقاطعات بكامل المسؤولية الإدارية والتنفيذية؛ (هـ) استمرار الحكومة بالاضطلاع بالمسؤولية عن وضع التشريعات الناظمة للصناعة والمساعدة من خلال هيئات تسويق المحاصيل السلعية ومراقبة الأسعار على جميع المستويات.

3 - وعلى الرغم من أن هذه السياسات ذات العلاقة بالأسواق لم تنفذ إلا جزئيا، إلا أن القطاع الخاص قد استجاب لها بشكل جيد: (أ) فحوالي 95% من إجمالي التجارة بالمحاصيل الغذائية هو الآن في أيدي القطاع الخاص في حين هبطت حصة شركة التسويق الوطنية في السوق إلى أقل من 5%؛ (ب) ازدادت حصة القطاع الخاص في تجهيز المحاصيل النقدية والتجارة بها مثل البن والقطن والشاي والسكر والكاشو إلى حوالي 70% بعد أن كانت ما يقارب 5% في فترة ما قبل تحرير التجارة؛ (جـ) غدا تسويق الفواكه والخضار حاليا في أيدي القطاع الخاص بالكامل، وبالقيمة المطلقة، أصبح المزارعون قادرين على زيادة حصتهم من عائد التصدير بشكل كبير، إلا أنه وبالقيمة الحقيقية، انخفضت أسعار المنتج بالنسبة لمعظم المحاصيل بحوالي 25–30% بسبب المغالاة في سعر صرف العملة المحلية. كذلك فقد عادل الأثر الإجمالي لتحرير التسويق الزراعي الزيادات السريعة في أسعار السلع غير الزراعية (التي يشتريها المزارعون) وكنتيجة لذلك، لم يتزايد التدفق النقدي الصافي للمزارعين من الإنتاج الزراعي مقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - مول الصندوق ثمانية مشروعات/برامج في جمهورية تنزانيا المتحدة منها أربعة مشروعات جارية حاليا. وقد تم إحراز تقدم كبير على بعض الجبهات الحساسة مثل الابتعاد عن المركزية في صلاحية صنع القرار من المركز إلى المقاطعات وتعزيز إمكانيات مؤسسات المجتمع المدني والمستفيدين، وزيادة الإنتاج الزراعي والترويج لمؤسسات التمويل الصغيرة القاعدية. إلا أنه لم يتم تحقيق الفوائد الكامنة لهذه البرامج، فيما يتعلق بتعزيز التدفق النقدي للمزارعين بشكل كامل، وذلك بسبب العوائق المستمرة في الإطار المؤسسي والتشريعي والتنظيمي والسياساتي بما في ذلك الافتقار إلى حوافز الابتكار في نظم شراء المحاصيل ولتحسين وتنويع المنتجات في قطاع التسويق الزراعي الفرعي. وتتضمن القضايا التسويقية الزراعية الرئيسية التي تم تحديدها أثناء تنفيذ هذه التدخلات: (أ) الافتقار إلى وفورات الحجم

والـتكامل الرأسـي بيـن المنتجين والتجار الأمر الذي يقلص من قدرة المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة على المسـاومة ضمن النظام العام؛ (ب) هيكلية السوق وأداؤه وسلوكياته غير المثالية الأمر الذي ينجم عنه درجة عالية من التركـيز، وانعـدام الشفافية ووجود الحواجز على دخول السوق؛ (جـ) سوء البنى الأساسية للنقل والسوق الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع تكاليف المعاملات إذ يعتبر المرور متعذرا في حوالي 60% من الطرقات الريفية المستخدمة للتسويق؛ (د) الافتقار إلى نظام للاتصالات ومعلومات السوق؛ (هـ) الضرائب الزراعية باهظة وغير رشيدة (تقدر بحوالي 64% و 63% و 37% من الهامش الإجمالي للكاشو والبن والقطن على التوالي)؛ (و) عدم قدرة منظمي السوق على الحصول على قدر كاف من رأس المال الاستثماري والعامل مما يجعل زيادة أنشطتهم التسويقية وتوسيعها أمرا بالغ الصعوبة.

استراتيجية الصندوق في التعاون مع جمهورية تنزانيا المتحدة والجهات المانحة

5 - حـددت كل من وثيقة استراتيجية خفض الفقر التي أعدتها الحكومة ووثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدها الصندوق الحاجة لزيادة كفاءة نظام التسويق الزراعي والسياسات المتعلقة به على أنها العنصر المركزي لبرنامج التخفيف من وطأة الفقر. وبناء على الأهمية الاستراتيجية المعطاة لهذه المسألة ولما تبعها من طلب تقدمت به الحكومة، قـام الصـندوق بإعداد تقييم ريفي تشاركي شامل بمشاركة 480 أسرة ريفية، ونظم العديد من حلقات العمل التقنية مع أصحاب الشأن لتحديد الاحتياجات والمعوقات والإمكانيات، علاوة على فرص الاستثمار. وفي أعقاب نتائج وتوصيات هذه العمليات قام الصندوق بعقد سلسلة من الاجتماعات مع الجهات المانحة الرئيسية متعددة الأطراف (مصرف التنمية الأفريقـي، والبـنك الدولـي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهات المانحة الثنائية مثل الوكالة الدنماركية للتنمية الدولـية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وفرنسا وسويسرا والسويد وهولندا) وذلك للاتفاق على خطـة مشتركـة لمسـاعدة الحكومة التنزانية على تحسين كفاءة نظـام التسويق الزراعي فيهـا على أساس العناصر الجوهرية التالية: (أ) تصميم نظام ملائم للترويج لمجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية بما يمكنها من اغتنام الفرق التسويقية المتاحة؛ (ب) وضـع إجراءات مؤسسية مناسبة وتوفير الإمكانات الحيوية للمؤسسات القاعدية والمنظمات غير الحكومية بحيث تستطيع الإسهام بشكل فعال في صياغة السياسات وتطوير التأثير الذي تمارسه في العقود التفاوضية مع الجهات الفاعلة الأخرى في السوق؛ (جـ) تعزيز سياسة التسويق الزراعي والإطار المؤسسي والتشريعي والسياساتي للترويج للفرص الاقتصـادية لأصـحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين؛ (د) تعزيز الروابط ضمن السلسلة التسويقية بأسرها من المنـتج إلـى الـتاجر والمصنع والمصدر من خلال إدخال نظم ابتكارية لشراء المحاصيل والتأمين وتحسين المنتجات والـتفريق بينها حسب الجودة؛ (هـ) تحسين البنى الأساسية للأسواق الريفية وذلك لتسويق مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعـي. وعلى أساس هذا الإطار، يتم التفويض بأدوار ومسؤوليات كل جهة من الجهات المانحة بطريقة تمكنها من أن تتكامل فيما بينها وتعزز بعضها البعض على أساس المشاركة في التمويل أو التمويل الموازي في ظل هذا البرنامج (أنظر الجدول 2 الخاص بخطة التمويل).

الجزء الثاني- البرنامج

ألف – منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

6 - في حين سيكون عنصر مساندة تطوير السياسات في البرنامج وطنيا في نطاقه، ستكون جميع عناصر البرنامج الأخرى محصورة مبدئيا بمنطقتين جغرافيتين محددتين وهما منطقتا التسويق في المرتفعات الشمالية والجنوبية. وتتصف هاتان المنطقتان بهيمنة الأسر الريفية الأشد فقرا حيث وسطى الناتج المحلي الإجمالي للفرد أقل مما هو عليه على مستوى البلد بأسره. ومع ذلك فللمنطقتين إمكانيات عظيمة لإدخال التحسينات على إنتاج ودخول صغار المزارعين، إذا ما أمكن تحقيق كفاءة وفعالية السوق بشكل أكبر. وقد تم اختيار هاتين المنطقتين على أساس المعايير التالية: (أ) الحجوم الكبيرة للفائض الذي يمكن تسويقه والاتجار به والذي تنتجه المجموعات التي يستهدفها الصندوق؛ (ب) التكامل مع البرامج/المشروعات الاستثمارية التي يمولها الصندوق سواء القائمة منها أو المنجزة حديثا؛ (جـ) توفر المنظمات غير الحكومية ومجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية التي ثبتت قدرتها على مساندة تدخلات البرنامج؛ (د) وجود البنى الأساسية الرئيسية المتعلقة بالسوق مثل طرقات الوصل ومرافق السوق. وضمن هاتين المنطقتين سيحصر البرنامج أنشطته الميدانية في مناطق تركيز محددة يتم اختيارها على أساس معايير تتضمن الظروف الايكولوجية – الزراعية والملامح الاجتماعية الاقتصادية للمجموعات المستهدفة ووضع خرائط للموارد الاقتصادية تتألف من الإمكانيات التسويقية ونقاط التركيز والبنى الأساسية والتدفقات التجارية. ولكي تكون مؤهلة للاشتراك في البرنامج، يتوجب على كل مقاطعة أن تلبي بعض الشروط المسبقة المؤلفة مما يلي: الاشتراك في المرحلة الأولى من البرنامج الإصلاحي للحكومة المحلية والالتزام بمساندة وثيقة استراتيجية خفض الفقر، ووجود دلائل على إنتاج وتسويق منتجات معتبرة قابلة للتسويق ومؤشرات لدعم مصالح الصناعات الزراعية الممكنة مع وجود ضمانات لتوفير المساعدة التقنية والمالية المحددة للمجموعات يمكن أن يستهدفها الصندوق خلال تنفيذ البرنامج، وتجنب تكرار أنشطة برامج أخرى تقوم بتحويلها جهات مانحة أخرى أو الحكومة ووجود شبكات طرق تربط بين مراكز الأعمال الأساسية في هذه المناطق.

7 - تتألف المجموعات المستهدفة المستفيدة من البرنامج من أفراد أفقر شرائح سكان الريف وبخاصة المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وستكون مجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية مؤهلة للحصول على المساعدة إذا ما لبت الشروط التالية: (أ) يجب ألا يتجاوز متوسط حيازة الأرض للمنتج الفرد ضمن مجموعة المنتجين أو المؤسسة القاعدية 2 هكتار من الأراضي القابلة للزراعة؛ (ب) يجب أن يكون أكثر من 50% من أفراد المجموعة من الأسر الأشد فقرا ممن يقل دخل الفرد منهم عن خط الفقر على المستوى الوطني؛ (جـ) يجب أن يكون 40% على الأقل من المستفيدين في المجموعة من النساء أو الأسر التي تترأسها النساء. وسيكون تجار التجزئة على النطاق الصغير أو المتوسط (بنسبة النصف لكل منهما) والمصنعون ممن لديهم سقوف رأسمالية كافية تحددها وزارة الصناعة والتجارة مؤهلين للحصول على المساندة من البرنامج.

باء - أهداف البرنامج ونطاقه

8 - يتمثل الهدف الإجمالي للبرنامج في زيادة دخل الفقراء الريفيين وأمنهم الغذائي في منطقتي التسويق الشمالية والجنوبية من جمهورية تنزانيا المتحدة. وتتلخص أهداف البرنامج في تحسين هيكليته وسلوك وأداء نظم التسعير والتسويق الزراعية في البلاد بهدف رفع دخول أصحاب الحيازات الصغيرة وتنويع إنتاجهم في شراكة مع القطاع الخاص تتسم بالمساواة والنشاط. وأما الأهداف المحددة فتتضمن: (أ) تحسين السياسات التسويقية ذات الصلة؛ (ب) تمكين المجموعات المستهدفة عن طريق تقويتها ماليا وتنظيميا (جـ) تمكين المجموعات المستهدفة من امتلاك وتشغيل النظام ومن تحولها إلى شركاء فعالين في عمليات صنع القرار بأسرها.

9 - سيحاول البرنامج تحقيق هذه الأهداف من خلال نهج يركز على: (أ) الترويج لحوار بين جميع أصحاب الشأن في نظام التسويق الزراعي بأسره بحيث يتم إدراك احتياجات ومعوقات وآمال وتطلعات مجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية والتجار وغيرهم من المشاركين في السوق على المستويين الوطني والمحلي معا؛ (ب) تعزيز أداء نظام التسويق الزراعي بأسره على أساس التحرير الاقتصادي في الوقت الذي يتم فيه تنفيذ أنشطة مستدامة في المناطق الجغرافية المستهدفة التي حددتها وثيقة استراتيجية خفض الفقر وطنيا، أو إقليميا أو في المقاطعة؛ (جـ) المرونة من خلال التنفيذ على مراحل الذي يعتمد على الإتمام الناجح لآليات التحفز وعلى التقييم المفصل الذي سيتم بعد استكمال المرحلة الأولى، الأمر الذي سيسمح بتعديل مطرد لعناصر البرنامج للاستجابة لنجاح أو فشل المبادرات؛ (د) مساندة المبادرات الجديدة القائمة على السوق واستجابة المنتجين؛ (هـ) تنفيذ أنشطة البرنامج من خلال المؤسسات القاعدية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وإدارات المقاطعة اللامركزية.

جيم - عناصر البرنامج

10 - يتألف البرنامج من خمسة عناصر تنفذ على مرحلتين منفصلتين بحيث تكرس المرحلة الأولى أساسا لصياغة بنية سياساتية مواتية، ولإيجاد البنى الأساسية الحاسمة، ولتعزيز مجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية والرابطات الصناعية وللقيام بتجارب ريادية. ومن شأن ذلك أن يساعد على بداية المرحلة الثانية على أسس سليمة صحيحة وأن يسمح بالمزيد من تكرار التدخلات الناجحة والتجارب المكتسبة من المرحلة الأولى. سيكون الانتقال إلى المرحلة الثانية مرهونا بالإتمام المرضي لمعالم أو مؤشرات الأداء التي وضعت للمرحلة الأولى (الذيل VI) ضمن نهج مرن يسمح بإجراء التعديلات الضرورية خلال التنفيذ. وأما العناصر التي ستتم مساندتها في ظل البرنامج فهي التالية: (أ) مساندة تطوير السياسات؛ (ب) تعزيز إمكانيات المنتجين وإشراكهم في الأسواق؛ (جـ) خدمات السوق المالية؛ (د) مساندة البنى الأساسية التسويقية الريفية؛ (هـ) تنظيم وتنسيق البرنامج.

مساندة تطوير السياسات

11 - يعد عنصر مساندة تطوير السياسات منتظما بطبيعته وسوف يسهم في تحسين كفاءة النظام التسويقي ككل، وبذلك يفيد جميع المشاركين في نظام التسويق بمن فيهم المنتجين والوسطاء والمستهلكين. وسيتم تصميم وتطوير وتنفيذ

مساندة تحويل السياسات وتغييرها بعد القيام بإجراء تشاوري تفاعلي تتم مراقبته وتقييمه من خلال نظام يتسم بالشفافية وإمكانية المساءلة. وضمن الإطار السياساتي الكلي، ستقدم المساندة للعناصر الفرعية التالية:

12 - **عملية تطوير السياسات الوطنية** – سيتم توفير المساعدة التقنية لدعم الحكومة في قيامها بسلسلة من دراسات تقييم احتياجات وأثر السياسات وذلك لتزويدها وتزويد أصحاب الشأن بالرؤية والمعرفة الضروريتين لتطوير السياسات التي ستؤدي إلى تحويل الأسواق بشكل سريع ومطرد، وللمساعدة في وضع خطط لتنفيذ السياسات ولإنجاز التغييرات التنظيمية اللازمة للإصلاح السياساتي. وسيتم توفير ما يلزم للقيام بحوالي 12 دراسة لمساعدة الحكومة على ترشيد المعوقات السياساتية الرئيسية بما فيها:

(i) السياسة النقدية – ستساعد هذه العملية أساسا في تقييم آثار المغالاة في سعر صرف العملة المحلية على الإنتاج الزراعي والتصدير والأسواق مع الإشارة بشكل خاص على آثاره على المجموعة التي يستهدفها الصندوق.

(ii) سياسة الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب، وهنا سوف يتم اختبار آثار هذه السياسة فيما يتعلق بالأمن والتجارة، بما في ذلك أثرها على أسعار المنتجين وميزانية الحكومة والتكاليف.

(iii) السياسة الناظمة – هنالك حاجة لتحرير السياسات الناظمة وذلك: (أ) لضمان كفاءة وفعالية مجالس المحاصيل فيما يتعلق بتنظيم الصناعة ككل؛ (ب) إزالة القيود المفروضة على التدفق الحر لمستلزمات الإنتاج الزراعي والمنتجات عبر الحدود الوطنية لأغراض التصدير والتجارة بين الأقاليم؛ (جـ) تعزيز إمكانيات رابطات التسويق التعاونية بما في ذلك الحاجة للتنظيم والتشريعات الناظمة في قطاعات محاصيل أخرى مثل البذور الزيتية والحبوب.

(iv) سياسة الضريبية – سيتم تقييم أهمية هذه السياسة كأداة لتعبئة العوائد الداخلية وتقدير مدى الحاجة لتبسيط وترشيد السياسات والإجراءات القائمة حاليا لضمان التخصيص الأمثل للموارد لأغراض النمو وتحقيق المساواة وزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي. وسوف يتم توفير ما يلزم كما يلي: (أ) الدخول في سلسلة من الحوارات والحلقات التدارسية وحلقات العمل التشاركية لبلورة القضايا والتوصيات الناجمة عن هذه الدراسات وللوصول إلى إجماع عن كيفية تنفيذها بشكل فعال؛ (ب) وضع مشروع تشريع خاص بالقضايا السياساتية التي تحتاج للإصلاح والترشيد؛ (جـ) مساندة لجان العمل التشريعية لتسهيل وضمان استكمال أعمالها في الأوقات المحددة لذلك؛ (د) تعزيز السياسات التسويقية وشعبة التشريعات الناظمة في وزارة التعاونيات والتسويق من خلال توفير الموظفين والتدريب والمساعدة التقنية والمرافق لتمكينها من القيام بوظائفها (بما في ذلك متابعة إجراءات السياسة العامة) بشكل فعال وكفؤ.

13 - **مساندة تطوير السياسات الحكومية المحلية** – في ظل سياسة الحكومة الحالية التي تنص على الابتعاد عن المركزية ستكون مجالس المقاطعات مسؤولة عن القيام بجميع الأنشطة الإنمائية بما في ذلك تعبئة الموارد الداخلية (من

خـــلال الضـــرائب المحلـــية والرســـوم .. الخ) وصياغـــة السياسات ذات العلاقة. وفي الوقت الحالي لا تتمتع هـــذه المجالس بالقـــدرة التقنية الكافية للقيام بهـــذه الوظائف. وللتغلب على هـــذه المشكلة، ستنطوي مساندة البرنامـــج على: (i) المســـاعدة التقنية وغيرها من الخدمات المكملة لترشيد سياساتها فيما يتعلق بفرض الضرائب الزراعية وغيرها من الرسوم؛ (ii) مساندة عمليات المشاركة والتخطيط والتنفيذ مثل:

- حلقات عمل عن تقدير السياسات يحضرها المستشارون والتنفيذيون وغيرهم من أصحاب الشأن؛
- إجراء الحوارات لضمان إشراك جميع أصحاب الشأن في جميع القضايا السياساتية المتعلقة بالسوق مثل فرض الضرائب وغيرها من الرسوم؛
- تنظـــيم زيارات دراسية يقوم بها أصحاب الشأن للبلدان في الإقليم نفسه والتي لها سياسات ضريبية محلية مختلفة وللمقاطعات الأخرى داخل جمهورية تنزانيا المتحدة؛
- تدريـــب الموظفيـــن التنفيذيين في هذه المجالس على إدارة وتحليل الميزانيات، علاوة على توفير ما يلزم لخدمات المساندة في تبسيط إجراءات تعبئة العوائد؛
- مســـاندة إجراءات الالتزام المعززة لجمع العوائد وبخاصة برامج الوصول للقرى ورفع الوعي فيها، ووسائط النقل وإجراءات التسجيل والتعريف لدافعي الضرائب وإجراءات المراقبة والتقييم؛
- إيجاد قاعدة بيانات خاصة بدافعي الضرائب على مستوى المقاطعـــة؛
- المســـاعدة التقنـــية المفضية إلى تطوير وتطبيق السياسات التسويقية الزراعية الملائمة، بما في ذلك المســـاعدة علـــى وضع مشروع تشريع متخصص، واستعراض لأثر السياسات وبخاصة الدراسات وحلقات العمل المتخصصة.

14 - **تنســـيق السياســـات وتعبـــئة الموارد** – سيساند البرنامج: (i) تشكيل وتشغيل لجنة وطنية لتنسيق السياسات التســـويقية الزراعـــية؛ (ii) تعيين الموظفين الضروريين بما في ذلك تعيين أخصائي في التسويق الزراعي بدوام كامل لإسداء النصـــح والمشورة للحكومة في إدارة وتيسير برامـــج العمـــل الخاصة بصياغة السياسات وتطويرها وتنفيذها؛ (iii) تـــزويد مجـــالس المقاطعـــات بالتدريب ذوي الصلة وخدمات المساندة لإعداد وتنفيذ هذه السياسات، بما في ذلك ممارسات التخطيط والمراقبة والتقييم.

تعزيز إمكانيات المنتجين والمساهمة في الأسواق

15 - تـــم تصـــميم هذا العنصر لمساعدة مجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية والتجار والمصنعين على نطاق صـــغير ومتوســـط وذلك بهدف: (أ) تعزيز بيئتهم المالية والتنظيمية والاجتماعية لتمكينهم من الإسهام بشكل فعال في الأنشـــطة التسويقية؛ (ب) تمكينهم تقنيا من خلال تحسين معلومات السوق والخدمات الإرشادية والبحثية لتعزيز قدرتهم علـــى التأثير والمساومة مع المصدرين وتجار الجملة والمصنعين الزراعيين الأكثر تنظيما؛ (جـــ) إقامة روابط رأسية وأفقية ملائمة مع الجهات الفاعلة الرسمية في السوق للتقليل لأقل قدر ممكن من المخاطر وعدم اليقين المرتبطين بانعدام فـــرص السوق الموثوقة وأسعار كل من المدخلات والمخرجات. وكذلك سيساند العنصر الفرعي الخاص بتنمية قدرات القطـــاع الخـــاص على مستوى المقاطعة تنظيم وتطوير مشروعات صغيرة في مناطق تركيز مختارة في المقاطعات. ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سيقوم البرنامج بمساندة كل نشاط من أنشطة العناصر الفرعية التالية.

16 - **تعزيز البنية المالية والتنظيمية والاجتماعية لمجموعات المنتجين على مستوى القاعدة:** سيتم توفير ما يلزم لمساندة 000 1 مجموعة من مجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية والتجار على نطاق صغير العاملين في الأنشطة التسويقية. وسيتم تنظيم وتمويل برامج تدريب متنوعة واسعة النطاق بعد القيام بتقييم احتياجات التدريب الذي سيجري في كل منطقة من مناطق التركيز ويغطي: (i) العناصر الرئيسية الضرورية لتشكيل مجموعات المنتجين التسويقية بما في ذلك ديناميكيتهم وبيئتهم التنظيمية واحتياجاتهم المالية، والوقاية من مرض فقدان المناعة المكتسبة/الإيدز؛ (ii) التدريب على المهارات التقنية لتمكين أفراد هذه المجموعات من تحديد الفرص التسويقية وإعداد خطط الأعمال بما في ذلك التدريب على إطار سجل الأنشطة وتحليل الأثر؛ (iii) التدريب على القيادة التفاعلية مع التركيز على مفاوضات الأعمال ومهارات الاتصال وبناء الثقة الخ. وسيقوم بهذا العمل كله متعاقدون من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المعنية كوكالات متخصصة أو شريكة في كل منطقة تركيز مختارة. وستقوم المنظمات غير الحكومية النشطة محليا والتي تتمتع بخبرة وتمرس معتبرين في القيام بهذه الأنماط من الأنشطة في جمهورية تنزانيا المتحدة – مثل اتحاد مينونايت للتنمية الاقتصادية (كندا) وتكنوسيرف (الولايات المتحدة) ومساندة القطاع الزراعي الخاص التابعة للوكالة الدنماركية للتنمية الدولية ومنظمة التنمية الهولندية بالعمل كوكالات متخصصة أو شريكة للبرنامج. وكذلك سيتم توفير ما يلزم لنفقات السفر وغيرها من المخصصات لموظفي تنمية المجتمعات المحلية الحاليين ولموظفي تنمية التعاونيات وموظفي الإرشاد الزراعي لمساعدة الوكالات المتخصصة/الشريكة في القيام بمهامها.

17 - **تعزيز إمكانيات المنتجين من خلال معلومات السوق والاتصالات والإرشاد والبحوث** – سيتم توفير ما يلزم لتعزيز مديرية التسويق الزراعي في وزارة التعاونيات والتسويق بهدف: (i) جمع وتحليل بيانات السوق الخاصة بمستلزمات الإنتاج الزراعي والإنتاج والأسعار من المقاطعات الممثلة، والإعداد لنشر منظم ومحدد الأوقات لمعلومات السوق بين جميع الأطراف المعنية؛ (ii) القيام بدراسات وتحليل السوق والقيام بالترتيبات الملائمة لنشر النتائج والاستنتاجات بين المنتجين وعملاء السوق لمساعدتهم على تنظيم خطط أعمالهم وإنتاجهم كما هو ضروري لزيادة التدفق النقدي؛ (iii) تنظيم الدورات التدريبية للمزارعين ومجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية حول وضع المعايير والفرز وضبط جودة المنتج الزراعي في كل مقاطعة مختارة. سيتم مبدئيا إدراج المحاصيل النقدية (البن والكاشو والشاي والقطن الخ.) والغذائية الرئيسية (الذرة والأرز) تحت برنامج التدريب هذا ومن ثم سيتم توسيعه بشكل تدريجي ليشمل محاصيل أخرى كالفواكه والخضار. وتدل التجربة على أن المنتجات الزراعية الأفضل جودة تأتي بأسعار تزيد بما لا يقل عن 30–50% عن وسطي الأسعار في السوق.

18 - **تحسين الروابط الأفقية والرأسية بين المنتجين وغيرهم من الجهات الفاعلة في السوق:** في ظل هذا العنصر الفرعي ومن خلال المتعاقدين من القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية أساسا مثل شبكة مجموعات المزارعين في تنزانيا والاتحاد الدولي للتجارة البديلة، ومساندة القطاع الزراعي الخاص سيتم توفير ما يلزم لتقديم التدريب والمساعدة التقنية بهدف: (i) تحسين وظائف التبادل التي يقوم بها المنتجون (شراء المستلزمات وبيع المنتجات بالجملة بكميات كبيرة) وذلك لزيادة قدرتهم على المساومة وحصتهم النسبية في سعر التجزئة النهائي مقارنة مع غيرهم من الجهات الفاعلة؛ (ii) إعداد وثائق وأدلة نمطية للعقود بحيث تستخدم كأدوات إرشادية للاتصال والتفاوض مع المعنيين بالصناعات؛ (iii) تعزيز الروابط المؤسسية بين مجموعات المنتجين وغيرها من الهيئات الصناعية التسويقية (مثل غرفة التجارة والصناعة والزراعة في تنزانيا، وسلاسل التوزيع في أوروبا وأمريكا والبلدان المجاورة وعدد من

المستخدمين النهائيين) (الفنادق والمدارس والمستشفيات الخ) من خلال تنظيم حلقات العمل والحلقات التدارسية والبيانات العملية والجولات الدراسية. وستساعد هذه المساعدة التقنية على استغلال فرص السوق البديلة وتيسير المفاوضات والمعاملات بطريقة منتظمة.

19 - **تنمية قدرات القطاع الخاص على مستوى المقاطعة** – سيساعد العنصر الفرعي هذا أربعة أنشطة محددة هي: (i) تشكيل فروع محلية لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في تنزانيا (بعد التجربة الريادية الناجحة التي قامت بها منظمة التنمية الهولندية) لتعمل هذه الفروع كمنبر لجملة متنوعة من المبادرات بما في ذلك تنمية القدرة المحلية للترويج للأعمال والاستثمارات وصياغة السياسات؛ (ii) تنمية مهارات الأعمال من خلال التدريب والمساعدة التقنية؛ (iii) إيجاد نظام ملائم لمعلومات السوق مرتبط بشكل مباشر مع أنشطة الأعمال؛ (iv) توفير خدمات المساندة للترويج للأعمال المحلية (التي سيوفرها المستشارون التقنيون من ذوي الخبرة الذين سيتم تعيينهم في ظل البرنامج).

خدمات السوق المالية

20 - الهدف من هذا العنصر هو اختبار جملة متنوعة من الأدوات الإقراضية، على نطاق ضيق، باستخدام صندوق ضمانات بمبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي يتم إنشاءه في مصرف تجاري مشارك وذلك للتقليل إلى أقصى حد ممكن من مخاطر الإقراض في المناطق الريفية. وسيعتمد سعر الإقراض على سعر السوق، وسيشترك المصرف التجاري المشارك مع الحكومة في تحمل المخاطر بالتشاور. وأما أهم الأنشطة الرئيسية التي سيغطيها هذا العنصر فهي:

21 - **الإقراض على أساس المخزون** – تم تصميم هذه المبادرة للترويج للعمليات الإقراضية التي تقوم بها المصارف التجارية المشاركة وتيسيرها وذلك لتلبية الاحتياجات الائتمانية لمجموعات المنتجين والتجار ومجهزي الإنتاج باستخدام مخزونات المحاصيل كضمانة تكميلية. وستسمح هذه القروض للتجار مجهزي الإنتاج بتدوير رأسمالهم عدة مرات خلال مواسم الشراء والاستفادة من زيادات أسعار المنتجات بين الفصول المختلفة. وسيسمح ذلك أيضا للجمعيات الأولية القاعدية التي تساهم في التسويق الزراعي بالحصول على الائتمان بعد الحصاد وبتحقيق عائد إضافي من تخزين المنتجات ومستلزمات الإنتاج.

22 - **أنشطة تعزيز قيمة المنتجات** – سيتم مساندة هذه الأنشطة (بما في ذلك التجهيز على نطاق صغير ومتوسط والتجفيف والفرز والتعبئة الخ) من خلال المصارف التجارية المشاركة وسيتم توسيعها لتشمل المصنعين على نطاق صغير ومتوسط المختارين على أساس معايير إقراضية مصرفية ملائمة. ومن بين جملة أمور أخرى، ستكون مؤسسات التمويل الريفي الصغير واحدة من الوسائل المفضية لمثل هذا النوع من الإقراض.

23 - **الدراسات والمساعدة التقنية** – ويتوقع لها أن تساند غيرها من المبادرات والأنشطة في تيسير الأسواق، والتي ستشمل وضع خرائط لموارد المناطق ودراسات للجدوى وتحديد الأسواق ومساندة الإنتاج الزراعي وأنشطة مساندة تعزيز قيمة السلع.

مساندة البنى الأساسية للتسويق الريفي

24 - الهـدف الرئيسـي مـن هذا العنصر هو معالجة مسألة تكاليف المعاملات التسويقية المرتفعة المتعلقة بالبنى الأساسية غير الملائمة للطرقات ومراكز الأسواق ومرافق التخزين في المناطق الريفية. وضمن خطة البرنامج التي تم تصـورها، يجـب إيـلاء الأولوية للتركيز على إعادة إعمار الطرق الموجودة حاليا والمدرجة تحت وثيقة استراتيجية خفـض الفقر. كذلك سيتم توفير المساندة لبناء أو رفع مستوى البنى الأساسية المادية للأسواق على أساس التشارك في التكالـيف بناء على تقييم الاحتياجات وطلب المستفيدين. كذلك سيتم إيلاء الاعتبار أيضا لتلبية الخطة والمعايير المحددة سابقة والموضوعة من خلال عملية تشاورية، والنماذج المتفق عليها للتنفيذ باستخدام خدمات القطاع الخاص. وسيمول العنصر المقترح هذا أساسا العناصر الفرعية التالية:

25 - **المساندة المؤسسية** – سيوفر البرنامج التدريب والمساندة المؤسسية على مستوى المقاطعة. وستشرف شركة هندسـية استشارية محلية على كل المظاهر التقنية، بما في ذلك تدريب طاقم الهندسة في المقاطعة والمقاولين المحلين، والقـيام بمسـوحات التخطيط، ووضع التصاميم الهندسية وعقود التوريد والإشراف على التنفيذ. وسيتم توفير ما يلزم لتعزيز قدرة شعبة الهندسة في المقاطعة من خلال التدريب والجولات الدراسية بما في ذلك النقل والمعدات الضرورية للإشراف والمتابعة.

26 - **الطـرقات والجسـور** – سيتم توفير ما يلزم للقيام بما يلي: (i)إعمار 350 كم من الطرق الريفية القائمة ذات الأولـية وكل ما يتعلق بها من الجسور والممرات والمجارير؛ (ii) إدخال تحسينات على مواقع معينة في 350 كم من الطـرقات الريفـية المهدمة؛ (iii) إدخال تحسينات بسيطة على 200 كم من طرق الوصل لتيسير الروابط الأوثق مع مراكز السوق المحسنة. وكذلك سيتم توفير ما يلزم لبناء 70 جسرا و350 مجرورا وغيرها من هياكل الصرف الصحي إضـافة إلـى صيانتها. ستقع مسؤولية صيانة الطرقات التي أعيد بناؤها على عاتق الحكومة المحلية. وسيتم استخدام تقنيات ونماذج إعادة إعمار الطرقات الريفية التي ثبتت جدواها والمطبقة في ظل برامج تطوير الطرقات التي تقوم بها الوكالـة السويسرية للتنمية والتعاون والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وذلك لضمان الكفاءة التكاليفية والاستدامة على المدى الطويل.

27 - **مـرافق السـوق** – تعتبر معظم الأسواق القروية في حالة خربة للغاية ولا تتوفر فيها مرافق التخزين الليلي الخاصة بمنتجات السوق. ولمعالجة هذا الوضع، سيقوم البرنامج بتحسين حوالي 30 مرفقا من مرافق السوق الموجودة وذلـك اسـتجابة لطلـب مستخدميها. وسيتم التعاقد على ذلك خارجيا مع القطاع الخاص أو منظمي السوق الحاليين. وسيعتمد تكرار هذا النشاط على اهتمام ومبادرة القطاع الخاص لضمان تشغيله على أساس مستدام.

28 - **التخزين** – ستكون مرافق التخزين التي تمتلكها الحكومة المحلية على مستوى القرية والحي والتي هي بحاجة للإعمـار أو المساعدة التقنية مؤهلة للحصول على المساندة على شكل مساهمة من الحكومة المحلية تصل إلى 20 في المائة. وسيتم دعم بناء وإعمار مرافق التخزين بمبادرة من مجموعات المنتجين ومجموعات التسويق من خلال مخطط الائـتمان القائم على المخزون الذي سيتم توفيره بواسطة المصارف التجارية المشاركة. وسيتم توفير جملة أمور، منها المساعدة التقنية للتدريب وللتصميم التقني وإعداد كتيبات الإدارة.

تنظيم وتنسيق البرنامج

29 - يتوقع أن يعتمد تنفيذ أنشطة البرنامج اعتماد كبير على مقدمي الخدمات المتعاقد معهم، مما قد يضم المنظمات غير الحكومية وشركات الخبرة الاستشارية والمؤسسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. وسيتم توفير ما يلزم لتعيين بعض الموظفين في مناطق حساسة المطلوبين لوحدة تنسيق البرنامج في منطقتين، بما في ذلك المراقبة والإشراف والإدارة المالية والمحاسبة. كذلك تم رصد بند لتغطية تكاليف التدريب والمساعدة التقنية والتكاليف التشغيلية المطلوبة أثناء التنفيذ.

دال – التكاليف والتمويل

30 - سيتم تنفيذ البرنامج على مدى سبع سنوات مقسمة إلى مرحلتين. وتقدر التكاليف الكلية للبرنامج بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية بحدود 42.30 مليون دولار أمريكي ويقدر عنصر النقد الأجنبي فيه بحدود 993 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 23% من التكاليف الكلية في حين تشكل الضرائب ما يقارب 4.19 مليون دولار أمريكي (10%). ومن بين هذه التكاليف الكلية يبلغ تمويل الصندوق حوالي 16.34 مليون دولار أمريكي، وصندوق التنمية الأفريقي 14.46 مليون دولار أمريكي، والوكالة الايرلندية للمعونة حوالي 1.10 مليون دولار أمريكي، وجهات مانحة أخرى حوالي 4.49 مليون دولار أمريكي. وأما الجهات المانحة الأخرى مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفرنسا وهولندا فستقوم تكمله أنشطة البرنامج وأن لم يكن بالاشتراك مباشرة في التمويل من خلال تمويلها لتكنوسيرف ومنظمة التنمية الهولندية التي يتوقع مشاركتها كوكالات يتعاقد البرنامج معها، تقدر مساهمة الحكومة بحدود 4.22 مليون دولار أمريكي وهي مقدمة أساسا على شكل إعفاءات من الضرائب والرسوم. ولإتاحة المجال لاستهلال أنشطة البرنامج بتشغيل كامل في أقرب وقت ممكن وافق الصندوق أيضا على تخصيص مبلغ إضافي قدره 000 90 دولار أمريكي في ظل اعتماد العمليات الخاصة للسماح باستكمال بعض الأعمال التحضيرية مثل إعداد دليل تنفيذ البرنامج وخطة العمل السنوية والميزانية السنوية وتعيين الموظفين الرئيسيين. ويعرض الجدولان (1) و(2) على التوالي موجز لتكاليف البرنامج وخطة التمويل

الجدول 1: موجز تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف – مساندة تطوير السياسات					
تطوير سياسات الحكومة الوطنية	1 098.3	676.2	1 774.4	38	5
مساندة تطوير سياسات الحكومة المحلية	852.3	97.3	949.6	10	3
المجموع الفرعي	1 950.6	773.5	2 724.0	28	7
باء – تعزيز إمكانيات المنتجين والمساهمة في الأسواق					
التعزيز التنظيمي للمجموعات ورابطات المجموعات	7 106.2	368.7	7 475.0	5	20
معلومات السوق	510.1	369.9	879.9	42	2
وصول مجموعات المنتجين إلى الأسواق	1 373.0	28.7	1 401.7	2	4
وصول التجار والمصنعين إلى الأسواق	794.3	1 565.4	2 359.8	66	6
المجموع الفرعي	9 783.6	2 332.7	12 116.4	19	33
جيم – خدمات السوق المالية	1 392.4	272.7	1 665.0	16	5
دال – مساندة البنى الأساسية للتسويق الريفي					
المساندة المؤسسية لتحسين البنى الأساسية	2 284.6	1 893.4	4 178.1	45	11
أعمال الطرق وغيرها من البنى الأساسية التسويقية	9 404.0	2 607.0	12 011.0	22	33
المجموع الفرعي	11 688.6	4 500.4	16 189.1	28	44
هاء – تنظيم وتنسيق البرنامج	3 196.0	730.7	3 926.7	19	11
مجموع التكاليف الأساسية	28 011.2	8 610.0	36 621.2	24	100
الطوارئ المادية	1 687.9	553.6	2 241.5	25	6
الطوارئ السعرية	2 673.0	765.5	3 438.5	22	9
التكاليف الكلية للبرنامج	32 372.1	9 929.1	42 301.2	23	116

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العنصر	الصندوق		مصرف التنمية الأفريقي		وكالة التنمية السويسرية		الوكالة الدنمركية للتنمية الدولية		حكومات المقاطعات		مجموعات السكان المحلية		الحكومات		المجموع الكلي		.	عملة محلية (باستثناء الضرائب	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	نقد أجنبي		
ألف – مساندة تطوير السياسات																			
تطوير السياسات الوطنية	954.5	50.5	-	-	373.2	19.7	522.7	27.6	-	-	-	-	41.4	2.2	1 891.7	4.5	710.5	1 139.9	41.4
مساندة تطوير سياسات الحكومة المحلية	954.6	92.2	-	-	34.9	3.4	-	-	-	-	-	-	45.5	4.4	1 034.9	2.4	110.1	879.4	45.5
المجموع الفرعي	**1 909.1**	**65.2**	-	-	**408.1**	**13.9**	**522.7**	**17.9**	-	-	-	-	**86.9**	**3.0**	**2 926.7**	**6.9**	**820.5**	**2 019.3**	**86.9**
باء – تعزيز إمكانيات المنتجين والمساهمة في الأسواق																			
التعزيز التنظيمي للمجموعات وروابطات المجموعات	7 787.0	94.9	-	-	-	-	-	-	-	-	222.6	2.7	199.1	2.4	8 208.7	19.4	411.7	7 597.9	199.1
معلومات السوق	628.2	65.0	-	-	-	-	197.1	20.4	-	-	8.2	0.8	133.0	13.8	966.5	2.3	400.3	433.1	133.0
وصول مجموعات المنتجين إلى الأسواق	1 430.7	91.9	-	-	-	-	-	-	-	-	111.3	7.2	14.4	0.9	1 556.5	3.7	32.3	1 509.7	14.4
وصول التجار والمصنعين إلى الأسواق	335.0	13.1	-	-	-	-	2 155.4	84.4	-	-	33.4	1.3	29.6	1.2	2 553.4	6.0	1 697.9	825.9	29.6
المجموع الفرعي	**10 180.9**	**76.6**	-	-	-	-	**2 352.5**	**17.7**	-	-	**375.6**	**2.8**	**376.1**	**2.8**	**13 285.1**	**31.4**	**2 542.4**	**10 366.6**	**376.1**
جيم – خدمات الأسواق المالية	765.9	44.1	-	-	675.9	38.9	261.4	15.1	-	-	-	-	33.5	1.9	1 736.7	4.1	286.6	1 416.6	33.5
دال – مساندة البنى الأساسية للتسويق الريفي																			
المساندة للمؤسسية لتحسين البنى الأساسية	-	-	3 517.6	72.5	-	-	1 186.0	24.4	-	-	-	-	148.0	3.0	4 851.5	11.5	2 187.3	2 516.2	148.0
أعمال الطرق وغيرها من البنى الأساسية التسويقية	-	-	10 943.9	72.4	-	-	-	-	1 190.3	7.9	138.0	0.9	2 838.9	18.8	15 111.1	35.7	3 294.2	8 978.1	2 838.9
المجموع الفرعي	-	-	**14 461.4**	**72.4**	-	-	**1 186.0**	**5.9**	**1 190.3**	**6.0**	**138.0**	**0.7**	**2 986.9**	**15.0**	**19 962.7**	**47.2**	**5 481.5**	**11 494.3**	**2 986.9**
هاء – تنظيم وتنسيق البرنامج	3 488.7	79.5	-	-	-	-	166.0	3.8	-	-	-	-	735.5	16.8	4 390.2	10.4	798.0	2 881.2	711.0
إجمالي الصرف	**16 344.6**	**38.6**	**14 461.4**	**34.2**	**1 084.0**	**2.6**	**4 488.6**	**10.6**	**1 190.3**	**2.8**	**513.6**	**1.2**	**4 218.9**	**10.0**	**42 301.4**	**100.0**	**9 929.1**	**28 177.9**	**4 194.4**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد والصرف والحسابات ومراجعتها

31 - **التوريد:** سيتم توريد السلع والخدمات بما يتماشى مع إجراءات الحكومة إلى الحد الذي تكون فيه هذه الإجراءات متفقة مع المبادئ التوجيهية للتوريد المعمول بها في الصندوق. أما تعيين الخبراء الاستشاريين فيتم حسب المبادئ التوجيهية للمؤسسة المتعاونة. وستتضمن كل خطة عمل سنوية وميزانية سنوية خطة للتوريد وجدولا زمنيا له يتضمن تفاصيل السلع والخدمات التي ستورد. وستطبق إجراءات المناقصات التنافسية الدولية على توريد السلع والخدمات التي تقدر قيمتها بمبلغ 000 100 دولار أمريكي أو أكثر. ولتيسير التوريد في ظل المناقصات التنافسية الدولية سيستخدم البرنامج مكتب خدمات التوريد المشترك بين الوكالات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيسمح باللجوء إلى إجراءات المناقصات التنافسية المحلية للسلع والخدمات التي تتراوح قيمتها بين 000 20 و000 100 دولار أمريكي، وباللجوء إلى التسوق المحلي للسلع والخدمات التي تقل قيمتها عن 000 20 دولار أمريكي. وأما جميع توريدات أنشطة الأعمال المدنية التي يمولها مصرف التنمية الأفريقي فتتم بإتباع المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بالمصرف.

32 - **الصرف** – سيتم صرف مبالغ القرض على مدى فترة سبع سنوات. ويمكن **أن** يتم السحب من حساب القرض بموجب كشوف إنفاق موثقة وفقا لإجراءات المؤسسة المتعاونة. وليست هنالك حاجة لتقديم المستندات التي تثبت مثل هذه النفقات إلى الصندوق وإنما على وحدة تنسيق البرنامج أو وحدة التنسيق في المنطقة أن تحتفظ بها للتفتيش عليها من قبل ممثلي الصندوق والمؤسسة المتعاونة.

33 - وللسماح بتدفق أموال البرنامج وإدارتها بشكل فعال ولتيسير التنفيذ، سيفتح البرنامج حسابا خاصا بالدولار الأمريكي في مصرف تجاري بالشروط والأوضاع التي يرتضيها الصندوق. وسيكون لهذا الحساب الخاص مخصص معتمد قدره 1.5 مليون دولار أمريكي، وسيتم تجديد رصيد هذا الحساب على أساس طلبات السحب المنتظمة المترافقة بالوثائق المؤيدة الملائمة. كذلك سيقوم المصرف التجاري المشارك بإدارة الاعتماد المخصص لأنشطة تمويل المشروعات الصغيرة. وسيتم الاحتفاظ بالمتطلبات الفصلية بما يتماشى مع خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية في حساب جار مع كل المبالغ الأخرى غير المخصصة التي ستوضع في حساب ودائع.

34 - **الحسابات ومراجعة الحسابات** – بما يتفق مع الممارسات المحاسبية السليمة، سيحتفظ البرنامج بسجلات منفصلة تعكس وبشكل دقيق تكاليف العناصر والأنشطة المختلفة التي تمولها أموال البرنامج. وستخضع هذه الحسابات والسجلات للمراجعة السنوية من قبل مراجع حسابات عام أو شركة محاسبة طبية السمعة تقوم بتعيينها وحدة تنسيق البرنامج وترتضيها المؤسسة المتعاونة ومع الصندوق. وسيتم تقديم القوائم المالية/الحسابات المراجعة، مع رأي مراجع الحسابات فيها، إلى المؤسسة المتعاونة والصندوق سنويا في غضون ستة أشهر بعد انتهاء السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة

35 - سيتم القيام بمعظم أنشطة عناصر البرنامج من خلال الاستعانة بالمصادر الخارجية بالتعاقد على تقديم الخدمات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة الكفؤة التي يتم تحديدها على أنها الوكالات الرائدة/الشريكة. وستضم مسؤوليات الحكومة أساسا التخطيط ووضع التشريعات الناظمة والمراقبة والإشراف التقني. وضمن هذا الإطار العام، سيتم تنظيم العرض الأساسي من خدمات المساندة التقنية من خلال الإدارة المحلية اللامركزية في المقاطعة ووزارة التعاونيات والتسويق. سيتم إجراء تنسيق التنفيذ الشامل على مستوى المقاطعة والمنظمة والبلد من خلال لجنة تنمية المقاطعة الموجودة أصلا، ومجموعات المشورة في المنطقة التي سيتم إنشاؤها، واللجنة التوجيهية للبرنامج. وسيتولى السكرتير الدائم لمكتب رئيس الوزراء رئاسة اللجنة التوجيهية للبرنامج التي ستضم أعضاء من الوزارات المعنية وغرفة التجارة والصناعة والزراعة في تنزانيا، والمنظمات غير الحكومية وأصحاب الشأن بمن فيهم الجهات المانحة الأساسية المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في البرنامج (الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية، منظمة التنمية الهولندية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الحكومة الفرنسية هولندا، السويد، وسويسرا). وقد تم توفير ما يلزم لدعم وحدات التنسيق هذه بما يكفي من الموظفين والمرافق والمعدات. أما عنصر الخدمات المالية فسيتم تنفيذه من خلال المصارف التجارية المشاركة بموجب اتفاقية فرعية منفصلة مع الحكومة. وستساعد الوكالات الشريكة المتعاقد معها منظمات السوق على مستوى القاعدة في أنشطة متنوعة مثل التنظيم وبناء القدرات وإيجاد الروابط مع الشركاء الأساسيين (المنظمات غر الحكومية، القطاع الخاص والمؤسسات المصرفية) ويعرض الذيل (V) المخطط التنظيمي التفصيلي.

36 - وفيما يتعلق بالمراقبة والتقييم، سيقوم البرنامج بتصميم وتشغيل إطار موجه نحو تحقيق الأثر يقوم على أساس تحليل إطار منطقي تشاركي. وسيساعد البرنامج كلا من الحكومة والمستفيدين في تصميم نظام تشاركي لمراقبة وتقييم أثر البرنامج مما من شأنه أن يعالج اهتماماتهم ذات الأولوية، ويمكن استخدامه وتطبيقه لتقدير أداء وآثار أنشطتهم الخاصة بهم. وسيتم توفير المساندة لتدريب العاملين في البرنامج ووزارة المالية ومكتب رئيس الوزراء ووزارة التعاونيات والتسويق والحكومة المحلية والمستفيدين لتمكينهم من أن يصبحوا على دراية والمام تام بالعملية وتطبيقاتها الميدانية. كذلك سيتم توفير ما يلزم لتصميم نظام معلومات إدارة فعال بمجرد أن يتم وضع نظام بالتشاور مع أصحاب الشأن لمراقبة وتقييم الأثر بطريقة تشاركية. وإضافة إلى ترتيبات رفع التقارير السنوية ونصف السنوية الاعتيادية وتقييم منتصف فترة التنفيذ. سيتم توفير المساندة لتنظيم حلقات عمل في المنطقة من أجل: (أ) استعراض التقدم المحرز في التنفيذ بشكل إجمالي في المنطقة؛ (ب) تحليل المشاكل التي تعترض التنفيذ ومناقشة الإجراءات العلاجية المحتملة؛ (جـ) استعراض منهج البرنامج واقتراح التعديلات عند الضرورة؛ (د) استخدام الاستنتاجات لأنشطة تخطيط السنة اللاحقة.

زاي – المبررات الاقتصادية

37 - نظرا للطبيعة متعددة الأبعاد للبرنامج المقترح والذي ينطوي على أنشطة على مستوى البلد والمنطقة والمقاطعة والمجتمع المحلي، يتوقع وجود مستفيدين من السكان على جميع هذه المستويات. ستنجم كل الفوائد المباشرة

علـــى المستوى الوطني – المقاطعة عن الأنشطة التي سيتم تمويلها تحت عنصر مساندة تطوير السياسات، على الرغم من أنه يتوقع لأنشطة أخرى مثل روابط السوق والتنمية على مستوى المقاطعة – القطاع الخاص أن يكون لها أثر كبير على أنشطة نظام التسويق يتعدى في مداه منطقة التنفيذ المباشرة. ويتوقع لهذا العنصر أن يؤدي إلى تحسينات في البيئة العامة للسوق وأن يكون له نتائج إيجابية على 6.6 مليون أسرة في جمهورية تنزانيا المتحدة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف الأغذيـــة وتحســـين توفـــرها وزيادة إشراك القطاع الخاص في كل من أنشطة التجارة والتصنيع الزراعيين. وستستفيد حوالي 1.4 مليون أسرة مباشرة من البرنامج وسيكون معدل العائد الداخلي له بحدود حوالي 17 في المائة.

حاء – المخاطر

38 - تتضـــمن المخاطـــر الأساسية المتعلقة بالبرنامج ما يلي: (أ) إخفاق الحكومة في الالتزام كليا بترشيد سياسات السوق الرئيسية والتي تقيد حاليا الحركة الحرة لقوى السوق؛ (ب) الإحجام عن تنفيذ أنشطة البرنامج الرئيسية من خلال منظمـــي القطاع الخاص؛ (جـــ) الفشل في الابتعاد عن المركزية والتفويض بالصلاحية للمقاطعات ومنظمات المجتمع المدنـــي. لذلـــك يـــنطوي تصـــميم البرنامج وآليات استعراضه على وسائل وقاية وحماية ملائمة ومتأصلة لتقليل هذه المخاطر إلى حدها الأدنى وتقليص الآثار السلبية. إن من شأن مساهمة أصحاب الشأن (بمن فيهم الجهات المانحة) في حـــوارات السياسة أن يشجع الحكومة على إزالة الحواجز وعلى اتخاذ الإجراءات الإيجابية. وقد تم وضع أهداف على مراحل لتنفيذ كل عنصر من عناصر البرنامج وسيؤدي الإخفاق في تحقيق هذه الأهداف الموضوعة إلى إيقاف الصرف من القرض. ومع ذلك، فسيتم توفير المساعدة التقنية الملائمة لمساعدة أصحاب الشأن في تحقيق الأهداف الموضوعة، كذلك سيسمح تقسيم البرنامج إلى مراحل مرنة بإجراء الاستعراضات السنوية واتخاذ الإجراءات التصحيحية على أساس الدروس المستفادة خلال التنفيذ.

طاء – الأثر البيئي

39 - صنفت مذكرة التصنيف البيئي التي أجريت أثناء التقدير البرنامج على أنه من الفئة (جيم). وقد صاغت دائرة البيـــئة فـــي مكتب نائب رئيس الوزراء الخطوط التوجيهية لتقييم الأثر البيئي التي يتوجب على الوزارات المسؤولة أن تقـــدم اقـــتراحات المشروعات على أساسها للتدقيق فيها. وسيتقدم مكتب رئيس الوزراء لمكتب نائب رئيس الجمهورية بطلـــب وضع تصنيف محلي ملائم للبرنامج من الناحية البيئية. وسيكون للبرنامج أثر بيئي إيجابي نظرا لتحسين مرافق التســـويق علـــى أســـاس التشريعات الحكومية الخاصة بالنظافة والصحة العامة، والتدريب ورفع الوعي بمرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والمساعدة في مراقبة جودة المنتجات المسوقة وفرزها ووضع المعايير الخاصة بها.

ياء – السمات الابتكارية

40 - صمم البرنامج ليشجع على إسهام صغار المنتجين والقطاع الخاص بشكل أكثر شمولية وفعالية. ومع أنه سيتم توفير مساندة أكثر تكثيفا على المستوى المحلي (مثل تحسين البنى الأساسية للسوق وتعزيز مجموعات المزارعين) في بعـــض المناطق الجغرافية المختارة، إلا أن البرنامج يسعى أيضا لتيسير إيجاد إطار مؤسسي تشريعي سياساتي موات علـــى كـــل مـــن المســـتويين الوطني والمحلي. ومن هنا سيتم السعي بشكل فعال لشراكة عريضة مع أصحاب الشأن

المختلفين (بمن فيهم الحكومة والقطاع الخاص والمزارعين ومجموعات المنتجين والمؤسسات القاعدية والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها). وسيقوم البرنامج بتنظيم إجراء حوار سياساتي عريض القاعدة وبالسعي لبناء الإجماع بين أصحاب الشأن، كذلك يزمع البرنامج لعب دور تحفيزي كميسر أكثر من مجرد دوره خلال التنفيذ. وسيحث البرنامج على إنشاء الروابط وتطويرها بين أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من مقدمي الخدمات والقطاع الخاص من خلال تيسير الحوار وبناء القدرات والآليات المؤسسية وتوفير المساندة التقنية والحوافز.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

41 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية تنزانيا المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

42 - وجمهورية تنزانيا المتحدة مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

43 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

44 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها إثني عشر مليونا وتسعمائة وخمسين ألف (12 950 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2041، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 4 ديسمبر/كانون الأول 2001)

1 - ستنفذ معظم أنشطة البرنامج عبر اتفاقيات عقود خارجية باستخدام خدمات المقاولين المتعاقدين من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة المختصة الأخرى (التي تحمل بمجموعها اسم "الوكالات الشريكة") التي تنتقي بموجب الاختصاصات التي تعدها وحدة تنسيق البرنامج ويوافق عليها الصندوق. وستتألف مسؤوليات تنفيذ البرنامج الواقعة على عاتق حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ("الحكومة") عموما من أنشطة التخطيط، واللوائح، والإشراف التقني، والمراقبة. وستضطلع وحدة تنسيق البرنامج باختيار المصرف التجاري المشارك المنخرط في تنفيذ الأنشطة في إطار عنصر خدمات السوق المالية رهنا باستعراض الصندوق واللجنة التوجيهية للبرنامج وموافقتهما مسبقا.

2 - تبرم الحكومة، من خلال وحدة تنسيق البرنامج، اتفاقية ضمان ائتمان، يرتضيها الصندوق، مع كل مصرف تجاري مشارك فيما يتصل بتنفيذ خطة ضمان القروض في عنصر خدمات السوق المالية ("خطة ضمان القروض")، حيث تضمن الحكومة بموجبها جانبا من مدفوعات القروض في حال تخلف المقترضين من المصرف التجاري المشارك عن السداد في ظل البرنامج. وتقدم الحكومة مشروع كل اتفاقية ضمان الائتمان مع المصارف التجارية المشاركة إلى الصندوق للتعليق والموافقة قبل التوقيع على تلك الاتفاقية.

3 - تفتح وحدة تنسيق البرنامج وتصون في مصرف تجاري يرتضيه الصندوق حسابين جاريين بالشلن التنزاني لتمويل عمليات البرنامج باستثناء ما يتصل منها بخطة ضمان القروض، التي ستمول عبر حسابات خطة ضمان القروض الموصوفة في الفقرة 45 أدناه. وسيفتح حساب هذا النوع في أروشا لعمليات البرنامج في المنطقة الشمالية وآخر في مبيا لعمليات البرنامج في منطقة المرتفعات الوسطى (التي تحمل بمجموعها اسم "حسابات البرنامج"). وتتيح الحكومة سنويا لحسابات البرنامج مقدار المساهمات المقابلة، المحددة في خطة العمل/الميزانية السنوية لكل سنة من سنوات البرنامج وفقا لخطة العمل/الميزانية السنوية. وتفوض وحدة تنسيق البرنامج تفويضا كاملا بتشغيل حسابات البرنامج.

4 - (أ) تقوم وحدة تنسيق البرنامج، في أقرب وقت ممكن بعد تاريخ النفاذ، وقبل الصرف في ظل خطة ضمان القروض في أي حال من الأحوال، بفتح ثم صون حساب مخصص ذي فائدة بالشلن التنزاني للعمليات المنفذة في إطار خطة ضمان القروض (التي تحمل بمجموعها اسم "حسابات خطة ضمان القروض")، ويتم الحفاظ على هذا الحساب مرفقا لأساليب المصرف التجاري المشارك بما يمتثل للخطوط التوجيهية الحصيفة لمصرف تنزانيا.

(ب) توكل مهمة جهود التوقيع فيما يتصل بخطة ضمان القروض إلى مندوب عن المصرف التجاري المشارك المعني وإلى مندوب معين من الحكومة، ويقتضي صرف الأموال من الحساب توقيع كلا المندوبين.

ملحق

(جـ) يعـاد إيـداع الفوائد المحصلة من الأموال المودعة في حسابات خطة ضمان القروض في الحساب المعني لخطة ضمان القروض وتستخدم في تمويل خطة ضمان القروض.

5 - يسـتخدم كـل مصـرف تجاري مشارك حسابه المعني لخطة ضمان القروض وفقا لشروط اتفاقية القرض، واتفاقية ضمان الائتمان للمصرف التجاري المشارك، واللوائح الائتمانية وذلك على الأقل حتى التاريخ الذي سيحدد في اتفاقية ضمان الائتمان للمصرف التجاري المشارك أو حتى موعد لاحق على نحو ما يوافق الصندوق؛ وفي حال عدم تحديـد تاريخ فسيكون ذلك حتى تاريخ إنجاز البرنامج. وحال انتهاء الأنشطة الإقراضية لكل مصرف تجاري مشارك في ظل البرنامج، تكفل الحكومة أن يقفل المصرف التجاري المشارك حسابه الخاص بخطة ضمان القروض وأن يعيد إليها الأموال المتبقية في ذلك الحساب، مع الفوائد المستحقة.

6 - تعد وحدة تنسيق البرنامج مشروع لوائح لعنصر خدمات السوق المالية. وترفع الوحدة بعد ذلك هذا المشروع إلى اللجنة التوجيهية للبرنامج لإقرارها. وحينما تقر هذه اللجنة المشروع ستبعث به وحدة تنسيق البرنامج إلى الصندوق للتعلـيق والموافقة، وبعدها تعتمد اللجنة التوجيهية اللوائح الائتمانية، في الصيغة التي اقرها الصندوق عموما، لتطبيقها علـى كل القروض الائتمانية المقدمة إلى المستفيدين من البرنامج والممولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قرض الصندوق.

7 - وسـينفذ الـبرنامج على مرحلتين الأولى (المرحلة، أو المرحلة الأولى) تنفذ على مدى أربع سنوات، والثانية (المـرحلة، أو المـرحلة الثانـية) وتنفذ على مدى ثلاث سنوات. وسيحلل استعراض منتصف المدة المؤشرات الدنيا المعنية، المحددة في اتفاقية القرض، التي ستستخدم كعناصر تحفيز لتأكيد الصندوق تمويل المرحلة الثانية من البرنامج وتصميمها التفصيلي اللاحق.

8 - وخلال السنة الأولى للبرنامج تشكل الحكومة لجنة تنسيق وطنية لسياسات التسويق الزراعية.

9 - وخلال السنة الأولى للبرنامج تقوم الحكومة، وبالتشاور مع الصندوق وبموافقته، بإجراء التعيينات التالية بناء علـى الاختصاصات المعتمدة من جانب الصندوق وهي: مستشار وطني للسياسات، ومستشار دولي للسياسات يلحقان بمكتـب رئيس الوزراء؛ وخبير وطني للسياسات يلحق بوزارة التعاونيات والتسويق؛ وخبير تسويق دولي يلحق بوحدة تنسيق البرنامج.

10 - تـتخذ الحكومـة كل التدابير الضرورية لضمان إدراج مساهماتها المقبلة الخاصة بالبرنامج إدراجا دقيقا في الميزانية السنوية للاستثمارات العامة. وتستخدم مثل هذه المساهمات المقابلة، وفقا لبرنامج العمل/الميزانية السنوية لكل سنة من سنوات البرنامج، في تغطية مدفوعات الضرائب المسقطة والمكاتب كما تكفل الحكومة إتاحة مساهماتها المقابلة للبرنامج في المواعيد المناسبة طيلة فترة تنفيذه.

11 - يخضـع نظـام المراقـبة والتقييم في البرنامج لتوجيه الجهات المعنية، وتتولى وحدة تنسيق البرنامج تيسير أنشطته. وسيساعد البرنامج الحكومة والجهات المعنية في تصميم وتنفيذ نظام تشاركي لمراقبة الأثر وتقديره، بالاستناد إلـى تحلـيل الإطار المنطقي للبرنامج، وذلك لتقدير أداء البرنامج على المستوى القاعدي. وسيستند انتقاء المؤشرات

والتصـــميم الشـــامل لـــنظام المراقبة على النتائج وسيتوجه نحو تحقيق الأهداف، كما ينبغي أن يرتضيه الصندوق وأن يوافق عليه, وستلقى المسؤولية الشاملة عن التشغيل المناسب (ثم رفع التقارير) لنظام المراقبة والتقييم على عاتق وحدة تنســيق الــبرنامج، وذلــك مــن خــلال موظف للمراقبة والتقييم وخبير (خبير في كل مكتب من مكاتب وحدة تنسيق الــبرنامج)، وسيقوم هذا الموظف أيضا بمراقبة التقدم المالي والمادي للبرنامج ورفع تقارير إلى الجهات المعنية لخلق مناخ تعلمي أفضل.

12 - ســتعقد حلقــات عمل سنوية للاستعراض والتخطيط في كل منطقة تسويقية للبرنامج وذلك اعتبارا من السنة الثانــية للبرنامج. وستتولى تنظيم حلقات العمل هذه وحدة تنسيق البرنامج وسيحضرها مندوبون عن طائفة واسعة من الجهات المعنية في المناطق المحورية ضمن مناطق تسويق البرنامج.

13 - تعفــي الحكومــة مــن الضرائب عمليات استيراد، وتوريد، وإمداد كل السلع والخدمات الممولة من القرض. وتحسم قيمة هذه الإعفاءات من التزام الحكومة بتوفير أموال مقابلة للبرنامج.

14 - تكفــل الحكومة تأمين العاملين الرئيسيين في المشروع من المخاطر الصحية والحوادث في حدود ما يتفق مع إجراءات الحكومة ولوائحها.

15 - تؤكــد الحكومــة تعيين مراقبها المالي ومراجع حساباتها العام لمراجعة الحسابات المتصلة بالبرنامج. ولهذه الغاية فإن منسق البرنامج سيخطر رسميا المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بمتطلبات مراجعة مثل هذه الحسابات وفقــا للشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية ("الشروط العامة"). كما تكفل الحكومة قيام كل مصرف تجاري مشارك بتعييــن مــراجع حســابات مستقل لحساباته المتصلة بعنصر خدمات السوق المالية وأن يراجع هذا المراجع مثل هذه الحســابات وفقــا للشــروط العامة. وتكفل الحكومة أن تكون تقارير المراجعة السنوية للبرنامج تقارير مراجعة كاملة مســتندة إلى الكشوف المالية التي أعدت وفقا لمبادئ محاسبة مقبولة عموما وأنها تعكس على نحو واف تقدم البرنامج وعملــياتــه. وستشير تقارير المراجعــة، ضمن جملــة أمــور، إلى ما يلــي: (أ) كشوف الانفاق في إطار البرنامج؛ (ب) استخدام الحساب الخاص.

16 - ولكــي يســتوفي القســم شروط المشاركة في البرنامج فإن عليه أن يكون مشاركا في (أ) البرنامج الحكومي لاستراتيجية الحد من الفقر،؛ (ب) البرنامج الحكومي لمساندة الحكم المحلي.

17 - وخــلال الســنة الأولى من المشاركة في البرنامج، يقوم كل قسم من أقسام البرنامج بما يلي: (أ) تشكيل لجنة لتنسيق سياسة التسويق الزراعية على مستوى القسم؛ (ب) صيانة خطة لصيانة الطرق تقبل بها وحدة تنسيق البرنامج.

18 - تكفــل الحكومــة اعتماد مجال الأقسام في كل قسم للبرنامج لأموال كافية، على نحو ما هو محدد في برنامج العمل/الميزانية السنوية لعمليات إصلاح وصيانة كل الطرق والجسور والعبارات القروية الممولة في إطار البرنامج.

ملحق

19 - وتمشـيا مـع البرنامج الشامل للنهوض بنظم التسويق الزراعي في البلاد من خلال المشاركة النشطة للنساء، ضـمن جملـة أمور، فإن الحكومة ستكمل مشاركة النساء في تمثيل المجموعة المستهدفة في المجموعات الاستشارية لمناطق التسويق والمجموعات الاستشارية لمناطق التركيز.

20 - تكفل الحكومة قيام كل وكالة شريكة بفتح وصون حساب مستقل في مصرف تجاري مقبول لعملياتها في ظل البرنامج.

21 - حدد ما يلي كوقائع إضافية لتعليق حق الحكومة في طلب السحب من القرض:

(أ) إذا لم تدخل اتفاقية صندوق التنمية الأفريقي، في تاريخ النفاذ أو بعده، حيز النفاذ والسريان الكاملين بحلـول الموعد أو المواعيد المحددة فيها أو في موعد لاحق أو مواعيد لاحقة يحددها ذلك الصندوق لهذه الغاية ولا تتاح أموال بديلة للحكومة بشروط وأوضاع يرتضيها الصندوق؛

(ب) إذا تـم تعلـيق أو إلغاء أو إنهاء حق الحكومة في سحب حصيلة القرض الائتماني لصندوق التنمية الأفريقـي و/أو مـنحة أو قرض ائتماني/قرض (منح أو قروض ائتمانية/قروض) من جهات مانحة أخـرى، كلـيا أو جزئـيا، أو أن القـرض الائتمانـي لصـندوق التنمـية الأفريقـي أو القرض الائتماني/القرض (القروض الائتمانية/القروض) من الجهات المانحة الأخرى قد غدا مستحقا (غدت مسـتحقة) وقـابلا (قابلـة) للسداد قبل حلول أجل الاستحقاق المعتمد؛ أو حددت أي واقعة قد تسفر بإشعار أو مرور الوقت، عن أي مما تقدم ذكره؛

(جـ) إذا ما تم تعطيل اللوائح الائتمانية، أو أي بند فيها، أو تعليقها، أو إنهاؤها، أو تعديلها أو تنقيحها على نحـو آخر دون موافقة الصندوق المسبقة، بحيث يخلف مثل هذا التعطيل، أو التعليق، أو الإنهاء، أو الـتعديل، أو التنقـيح، بصورة فعلية أو محتملة، أثرا محاديا ضارا، برأي الصندوق، على عنصر خدمات السوق المالية؛

(د) أن يتم تعطيل كتيب تنفيذ البرنامج، أو أي حكم فيه، أو تعليقه، أو إنهاؤه، أو تعديله، أو تنقيحه دون موافقـة مسبقة من الصندوق، بحيث يخلف مثل هذه التعطيل، أو التعليق، أو الإنهاء، أو التعديل، أو التنقيح، بصورة فعلية أو محتملة، أثرا ماديا ضارا، برأي الصندوق، على البرنامج؛

(هـ) عدم اتفاق الحكومة والصندوق على التوصيات، وخطة العمل، والتصميمات الناجمة عن استعراض منتصـف المـدة فيما يتعلق بالمرحلة الثانية، ضمن الوقت المحددة لذلك، أو أن ما ذكر لم ينفذ في الفترة المحددة لذلك.

22 - حدد ما يلي كشروط لصرف الأموال من القرض إلى أي مصرف تجاري مشارك فيما يتصل بالنفقات في ظل عنصر خدمات السوق المالية:

ملحق

(أ) موافقة الصندوق على مشروع اللوائح الائتمانية، واستلامه لنسخة منها حسب ما اعتمدتها اللجنة التوجيهية للبرنامج وذلك عموما في الصيغة التي أقرها وصادق عليها الموظف المختص في الوكالة الرائدة للبرنامج على أنها صادقة وكاملة؛

(ب) موافقة الصندوق على مشروع اتفاقية ضمان الائتمان للمصرف التجاري المشارك وذلك عموما في الصيغة التي أقرها وصادق عليها موظف حكومي مختص على أنها صادقة وكاملة؛ وأن يكون التوقيع والأداء المتصلين بهما من جانب وحدة تنسيق البرنامج والمصرف التجاري المشارك قد رخص بهما وصادق عليهما حسب الأصول من طرف كل الإجراءات المؤسسية، والإدارية، والحكومية؛ وأن تكون كل الشروط السابقة لنفاذ الاتفاقية قد لبيت؛

(جـ) أن يكون المصرف التجاري المشارك قد عين مراجعي حسابات مستقلين، يرتضيهم الصندوق، لمراجعة الحسابات المعنية لهذا المصرف المتصلة بعنصر خدمات السوق المالية في البرنامج وفقا للفقرة 15 أعلاه.

23 - حدد ما يلي كشروط سابقة لنفاذ اتفاقية القرض:

أن تكون اللجنة التوجيهية للبرنامج ووحدة تنسيق البرنامج قد أنشئتا حسب الأصول؛

أن تكون الحكومة قد عينت حسب الأصول منسق البرنامج والمراقب المالي وأن يكون الصندوق قد وافق عليهما؛

(جـ) أن يكون الصندوق قد وافق على خطة مراقبة الأثر التشاركية وأن تكون اللجنة التوجيهية للبرنامج قد اعتمدتها؛

(د) أن تكون الحكومة قد قامت بحسب الأصول بفتح الحساب الخاص وأن تكون وحدة تنسيق البرنامج قد فتحت بحسب الأصول حسابي البرنامج؛

(هـ) أن تكون الحكومة قد اتخذت الترتيبات اللازمة ووفرت للسنة الأولى للبرنامج؛

(و) أن يكون الصندوق قد تسلم برنامج العمل/الميزانية السنوية للسنة الأولى للبرنامج لاستعراضها والموافقة عليها وأن تكون اللجنة التوجيهية للبرنامج قد اعتمدتها؛

(ز) أن تكون الحكومة قد وفرت مكاتب مرضية: (i) لوحدة تنسيق البرنامج في أروشا ومبيا؛ (ii) لخبراء وموظفي الدعم في البرنامج في مكاتب الوكالة الرائدة للبرنامج وفي وزارة التعاونيات والتسويق في دار السلام؛

(ح) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول، وأن يكون التوقيع والأداء المتصلين بها من طرف الحكومة قد رخص بهما وصدق عليهما من جانب جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(ط) أن تكـــون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مساندا صادرا عن المدعي العام للحكومة وذلك على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Land area (km^2 thousand) 1997 1/	884	**GNI per capita (USD) 1999 4/**	260
Total population (million) 1999 4/	32.9	**Average annual real rate of growth of GNP per capita, 1990-98 2/**	0.5
Population density (people per km^2) 1998 1/	36	**Average annual rate of inflation, 1990-98 2/**	24.3
Local currency	Tanzanian Shilling (TZS)	**Exchange rate:**	**USD 1 = TZS 880**
Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1980-98 1/	3.0	GDP (USD million) 1999 4/	8 760
Crude birth rate (per thousand people) 1998 1/	41	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude death rate (per thousand people) 1998 1/	16	1980-90	n.a.
Infant mortality rate (per thousand live births) 1998 1/	85	1990-98	3.0
Life expectancy at birth (years) 1998 1/	47		
		Sectoral distribution of GDP 1998 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n.a.	% agriculture	46
Poor as % of total rural population 1/	n.a.	% industry	15
Total labour force (million) 1998 1/	16.4	% manufacturing	7
Female labour force as % of total 1998 1/	49	% services	39
Education		Consumption 1998 1/	
Primary school gross enrolment (% of relevant age group) 1997 1/	67	General government consumption (as % of GDP)	8
Adult literacy rate (% age 15 and above) 1998 3/	74	Private consumption (as % of GDP)	83
		Gross domestic savings (as % of GDP)	8
Nutrition			
Daily calorie supply per capita 1997 3/	1 1 995	**Balance of Payments (USD million)**	
Prevalence of child malnutrition (height for age % of children under 5) 1992-98 1/	43	Merchandise exports 1998 1/	589
Prevalence of child malnutrition (weight for age % of children under 5) 1992-98 1/	31	Merchandise imports 1998 1/	1 365
		Balance of merchandise trade	-776
Health			
Health expenditure, total (as % of GDP) 1990-98 1/	n.a.	Current account balances (USD million)	
Physicians (per thousand people) 1990-98 1/	0.04	Before official transfers 1998 1/	-1 348
Percentage population without access to safe water 1990-98 3/	34	After official transfers 1998 1/	-907
Percentage population without access to health services 1981-93 3/	7	Foreign direct investment 1998 1/	172
Percentage population without access to sanitation 1990-98 3/	14		
Agriculture and Food		**Government Finance**	
Food imports as percentage of total merchandise imports 1998 1/	17 a/	Overall budget surplus/deficit (including grants) (as % of GDP) 1997 1/	n.a.
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1995-97 1/	120	Total expenditure (% of GDP) 1997 1/	n.a.
Food production index (1989-91=100) 1996-98 1/	100.0	Total external debt (USD million) 1998 1/	7 603
		Present value of debt (as % of GNP) 1998 1/	70
Land Use		Total debt service (% of exports of goods and services) 1998 1/	20.8
Arable land as % of land area 1997 1/	3.5		
Forest area (km^2 thousand) 1995 1/	325	Nominal lending rate of banks 1998 1/	26.7
Forest area as % of total land area 1995 1/	36.8	Nominal deposit rate of banks 1998 1/	7.8
Irrigated land as % of cropland 1995-97 1/	3.8		

n.a. not available.
a/ Data are for years or periods other than those specified.
1/ World Bank, *World Development Report,* 2000
2/ World Bank, *Atlas,* 2000
3/ UNDP, *Human Development Report,* 2000

APPENDIX II

TARGET GROUPS' MAJOR CONSTRAINTS, PROPOSED PROGRAMME RESPONSE AND SELECTION CRITERIA

Target Group	Major Constraints	Programme Response	Selection Criteria
Poor smallholder farmers: Producer groups (PGs) and grass-roots institutions (GIs)	Low return to agricultural activity: • Lack of understanding of markets • Lack of market information • Lack of commercial orientation • Limited linkages with buyers • Lack of cash liquidity • High post-harvest losses • Production systems characterized by low value, unstable production and limited value-added • Lack of organizational capacity and bargaining power • Poor physical access to markets • Lack of transportation options • High costs of existing transportation • Trade restriction (unclear taxation, low transparency)	Based on participatory needs assessment, planning and market opportunities: • Provide training and technical support • Establish, develop and strengthen producer groups • Improve access to price information • Facilitate linkages with buyers • Facilitate access to financial services by microfinance institutions (MFIs) and loans through the inventory credit scheme • Facilitate organizational capacity-building • Provide training on quality and quantity enhancement in relation to market demand • Rehabilitate rural roads and other market-support infrastructure • Provide support for district-based policy reform to reduce levies and trade restrictions	Geographical area : • Actual or potential marketable agricultural output; at least one crop with high market potential identified for cultivation and local trade • Within reasonable reach from the main access road (existing or planned to be improved) • Income should not exceed USD 270 For existing or emerging groups to be eligible for programme support: • Based in programme area • +40% of women membership • Minimal critical mass of participants for a new focal area (numbers to be determined by project coordination unit (PCU) • Democratic management structure • Demonstrated commitment to participation and self-development • Geographical proximity and desire to collaborate for specific activities • Average cropped area should not exceed 2 ha • 50% of training to be for women • 50% of management/leadership roles filled by women For village access roads: • Community contribution
Poor smallholder farmers – women	As above, plus: • No land or little land of their own • Lack of knowledge to pursue off-farm income-generating opportunities • Low return from on- and off-farm activities per labour • Limited access to financial services due to remoteness and cultural factors • Cultural constraints, especially for woman-headed households	As above, plus: • Technical assistance and training for special needs and priorities (e.g. value enhancement) • Implementation to facilitate women's access (i.e. timing, location of activities, etc.) • Promotion of high-value crops and semi-processing • Monitoring of participation level by vulnerable groups and impact; implementation of a strategy to make it as inclusive as possible • Promotion of access to rural finance institutions through groups	• Demonstrated commitment for self development • Desire to develop/participate in group activities and development

APPENDIX II

Target Group	Major Constraints	Programme Response	Selection Criteria
Small-scale rural enterprises (traders, retailers, processors)	• Limited access to investment and working capital • Lack of business and financial management skills • Limited access to market information • Minimal storage facilities • High procurement cost for raw material • High transport costs in rural areas • Non-conducive business environment (e.g. taxation, permits, licences, etc.) • Lack of collaboration between small enterprises for mutual interest • Limited adoption of improved technology	• Facilitate access to financial services by MFIs and through the inventory credit scheme • Provide training in business and financial management • Support market information services • Support policy, legislative and regulatory reform • Facilitate market linkages • Rehabilitate rural roads and market support infrastructure • Group strengthening/establishment of small-scale entrepreneur groups • Support business organizations through promotion of Tanzanian Chamber of Commerce, Industry and Agriculture (TCCIA) associations at district level • Provide technical assistance	• Deals with agricultural commodities • Owns neither fixed business premises nor vehicles • Business registered or in the process of registering • No more than three employees • Operates within the programme area • Demonstrated commitment and commercial orientation • Desire to collaborate for specific activities • Minimal critical mass of participants for a new focal area (numbers to be determined by PCU)
Medium-scale agribusiness enterprises	• Limited access to capital for investment • Non-conducive business environment (taxation, permits, licences, etc) • Limited dialogue with Government for better business environment • Limited access to information • Low confidence in smallholders as low-cost and reliable suppliers • High transport costs in rural areas	• Facilitate access to participating commercial bank (PCB) financial services through loan guarantees and through inventory credit scheme • Provide support for policy, legislative and regulatory reform • Facilitate organization of private sector and dialogue with public sector at district and national levels • Improve availability of market information • Facilitate market linkages with rural smallholder producers • Rehabilitate rural roads • Provide business-management training and advice on a cost-sharing basis • Organize smallholder farmers to reduce transaction costs and facilitate market linkages.	• Agribusiness oriented • Willingness to deal with smallholder producers and small-scale entrepreneurs • Registered or in the process of registering • Potential for commercially viable investment and business operation, but with demonstrated needs for external assistance • Minimal critical mass of produce from smallholder farmers (numbers to be determined by PCU) • No more than 50 employees • Willingness to secure agricultural products locally produced by smallholder farmers • Willingness to establish and maintain (after programme support) relationship with smallholders on fair terms • Willingness to share the cost for some technical assistance under programme

PREVIOUS IFAD LOANS TO THE UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Closing Date	Loan/Grant Acronym	Currency	Approved Loan/ Grant Amount	Disbursement %
Mwanza/Shinyanga Rural Development Project	World Bank	World Bank	HC	13 Apr 78	28 Feb 79	31 Dec 84	L - I - 2 - TAN	USD	12 000 000	0.790704696
Southern Highlands Smallholder Food Crop Project	IFAD	World Bank	HC	05 Sep 85	03 Aug 87	31 Dec 93	L - I - 176 - TZ	SDR	14 500 000	0.516053595
Smallholder Support Project in Zanzibar	IFAD	World Bank	HC	13 Sep 89	07 Mar 91	31 Dec 97	L - I - 242 - TZ	SDR	8 150 000	0.611001825
Southern Highlands Extension and Rural Financial Services Project	IFAD	World Bank	HC	06 Apr 93	30 Jun 93	30 Sep 00	L - I - 324 - TZ	SDR	11 500 000	0.998391574
Smallholder Development Project for Marginal Areas	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 89	05 Oct 90	31 Dec 97	G - S - 20 - TZ	SDR	650 000	0.905201662
Smallholder Development Project for Marginal Areas	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 89	05 Oct 90	31 Dec 97	L - S - 24 - TZ	SDR	11 450 000	0.592962107
Mara Region Farmers' Initiative Project	IFAD	UNOPS	HC	06 Dec 95	25 Jun 96	30 Jun 03	L - I - 400 - TZ	SDR	9 650 000	0.892321576
Agricultural and Environmental Management Project	IFAD	UNOPS	HC	04 Dec 96	10 Sep 97	31 Dec 03	L - I - 433 - TZ	SDR	10 300 000	0.595322526
Participatory Irrigation Development Programme	IFAD	UNOPS	HC	08 Sep 99	18 Feb 00	30 Sep 06	L - I - 511 - TZ	SDR	12 550 000	0.142364998
Rural Financial Services Programme	IFAD	UNOPS	HC	07 Dec 00	31 Oct 01	30 Jun 01	L - I - 550 - TZ	SDR	12 800 000	**n.a.**

HC = Highly concessional

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Risks/Assumptions
Long-Term Goal			
The incomes and food security of at least 25 000 rural poor households living in the northern and southern marketing zones increased.	• Reduction in the % of total household expenditure on food, from about 60% • Reduction in percentage of households below the food poverty line, from 32% • Reduction in the prevalence of child malnutrition from about 31% • Reduction in the rate of rural unemployment	• Bureau of Statistics census and surveys (e.g. household budget survey, poverty monitoring for the poverty-reduction strategy, health survey, etc.) • District statistics	
Intermediate Goal			
The structure, conduct and performance of agricultural marketing system improved in the northern and southern marketing zones.	• Increase in producer's share of domestic market or export prices • Decrease in price differentials between seasons and regions • Increase in the number of commercial entities providing services to the agricultural sector (buyers, traders, banks, etc.)	• MCM price data • Domestic price data • Records of MCM, Bank of Tanzania and Ministries of Agriculture and Food Security and of Industries and Commerce	• Political and economic stability • Monetary policy rationalized
Objectives			
Smallholder farmers increase and diversify production in response to market demand from a greater number of small and medium-scale entrepreneurs actively participating in rural areas.	• Increase in the volume and value of agricultural output marketed by smallholder farmers • Reduction in the percentage of households that sell none of their production, from 38% • Increase in the production and processing of non-staple food products	• Ministry of Agriculture and Food Security (MAFS) statistics (district level) • Bureau of Statistics surveys • Baseline farm and group surveys and sample repeater surveys • Records of business associations/producer groups • Periodic survey of marketing actors	• Government and stakeholder commitment to good governance • Agricultural sector reform implemented
Outputs			
1. Awareness created and action taken by national and local government policy-makers to reduce the adverse economic impacts of marketing policies on smallholders and traders.	• New policy and legislation enacted and implemented • Reduction in the number of levies and taxes charged, at both national and district level • Reduction in the number of steps and time taken for registering and obtaining licenses/permits for business operation • Increase in official cross-border and inter-regional trade	• Government gazette • Opinion surveys with private/business sector • Stakeholder evaluations • District agricultural records • National customs reports • Programme monitoring and evaluation (M&E)	• Government's commitment to pro-market reform continues • Tanzanian agricultural production remains competitive
2. More efficient, less regressive agricultural taxation policies put in place at district level.	• Reform by-laws enacted (vis-à-vis agricultural levies/taxes) • Number of district levies/cesses reduced or eliminated • Increase in collection rates of local government taxes	• District Council budgets/records • Programme M&E • District tax-collection records	• Local government reform programme effectively implemented
3. Strengthened and newly formed producer and trader groups use improved production, processing and marketing techniques.	• Increase in the number and membership (male/female) of producer and trader organizations • Improvement in the quality of marketed produce (for certain crops) – measured by % of graded produce and % rejected by buyers • Number of formal associations/organizations registered	• Records by producer and trader organizations • Official association registration records • PCU interviews with producer organizations and buyers • Programme M&E	• No drastic price fluctuation of agricultural commodities due to external shocks

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Risks/Assumptions
4. Replicable market linkages established between smallholders and traders/processors.	• Increase in number of contractual arrangements made and maintained between producers and private traders/enterprises • Increase in the value and volume of output sold through contractual arrangements • Increase in the number of agribusiness enterprises • Increase in number of people employed and/or investments by agribusiness enterprises	• Records by producer/trader groups • Official business registration records • Staff/financial records kept by agribusiness enterprises	• Local government authorities supportive of private-sector development
5. An effective market information system put in place.	• Increase in percentage of districts from which data is received • Improved regularity of data collection and broadcasting • Number of quarterly MCM bulletins disseminated on time • Increase in percentage of listeners to market information programmes • Increase in number of requests made for market information from private service providers	• MCM records • Contracted diagnostic surveys and focus group interviews • Records by private market information providers	
6. Access of smallholder producers and traders to agricultural markets and market infrastructure improved	• Increase in % of roads considered passable year-round, from 20% • Decrease in the number of households more than 10 km from passable roads, from 20% • Increase in the volume of goods moved within focal areas • Increase in revenue raised from road/market facilities users	• Bureau of Statistics census and surveys • District Council records and reports • Interviews with traders/transport operators • Interviews with farmers and producers • Programme M&E	• Rural market infrastructure constructed/maintained based on market imperatives.
7. Capacity of district councils to plan, supervise and maintain infrastructure (particularly roads) in a sustainable and cost-effective manner improved.	• Funds spent in districts for infrastructure maintenance work • Road length maintained per year by district • Length of village access roads maintained by village councils	• District records • Road Fund expenditure reports • District Council road maintenance plans • Focal Area maps	• District councils use Road Fund monies for road maintenance effectively. • Village councils undertake maintenance of village access roads.
8. Impact-oriented programme coordination mechanism established and functioning	• % of achievement of AWP/B targets/benchmarks • Quality of AWP/B and progress reports submitted to cooperating institution/IFAD by set deadline, including description of activities/support related to impact monitoring and assessment • Perception of stakeholders towards the programme and programme coordination	• Progress reports and supervision reports • Programme AWP/B and progress reports • Evaluation at stakeholder workshop • Focus group interviews, beneficiary interviews • Zonal Advisory Groups – assessments • Focal Area Advisory Groups – assessments	
Activities			
1.1. National agricultural policy finalized with grass-roots stakeholder contribution 1.2. National Agricultural Marketing Policy Coordination Committee functioning 1.3. MCM capacity for policy development and analysis improved	1.1.1. Seven studies conducted by PY 3 1.1.2. Consultative workshops take place at district, zonal and national level by PY 3 1.2.1. Committee meets four times annually 1.3.1. Number of staff trained 1.3.2. Specialist technical assistance put in place by end of PY 1	• Programme policy M&E • Minutes of meetings • Programme M&E • MCM records	

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Risks/Assumptions
2.1. District Councils trained and equipped to implement economically efficient agricultural taxation policies.	2.1.1. District staff and councillors trained in participating districts by end of PY 5 2.1.2. Studies of district taxation policies completed in each participating district 2.1.3. Computerized taxpayer database system put in place at district level	• District records • Programme M&E	• District councils willing to rationalize agricultural taxes
3.1. Producer groups strengthened/established 3.2. Trader/processor groups strengthened/ established	3.1.1. At least 360 new producer groups established and trained in each marketing zone by PY 7 3.1.2. At least 50 existing producer groups trained in each marketing zone by PY 7 3.2.1. At least 30 trader/processor groups established in each marketing zone by PY 7 3.2.2. At least 60 existing processor groups trained in each marketing zone by PY 7	• Group records • Programme M&E	
4.1. Interaction between producers and traders/processors facilitated 4.2. Business advisory services provided to producer, trader and processor groups 4.3. Inventory lending scheme operational 4.4. Loan guarantee fund established	4.1.1. Marketing specialist recruited in PY 1 4.1.2. About 40 village-level workshops and demonstrations take place by PY 5 4.2.1. Number of market feasibility studies undertaken by PY 5 4.2.2. Market identification studies undertaken 4.3.1. Number of bonded warehouses financed and quantity of produce stored 4.3.2. Number and amount of loans made under scheme to MFIs or individuals 4.4.1. Number and amount of loans approved under scheme	• Programme M&E • Focal Area Advisory Group reports	• Participating commercial banks willing to assume share of lending risk
5.1. Computerized market information system established at MCM 5.2. Regional and district capacity to collect price information improved	5.1.1. Computer system put in place in PY 1 5.1.2. Training course in computerized statistical analysis completed 5.2.1. Equipment and motorcycles provided at district and regional level 5.2.2. Training in data collection completed by participating districts	• MCM records • Programme M&E • Interviews with traders, processors, producers	• Producers, trader and processor groups recognize the value of timely market information.
6.1. Network of rural roads in focal areas improved and maintained 6.2. Other market infrastructure improved and maintained	6.1.1. By programme end, 350 km of roads (including bridges and culverts) rehabilitated, 350 km undergo spot improvement 6.1.2. About 200 km of village access roads rehabilitated 6.1.3. Cost of rehabilitation per km per district 6.2.1. Equivalent of 30 market centres rehabilitated by programme end	• District council records • Reports from consulting engineers • Programme M&E	• All infrastructure works undertaken in support of other programme activities
7.1. District council staff and councillors and village communities trained in planning and maintenance of infrastructure	7.1.1. Number and type of training courses attended 7.1.2. Infrastructure works planned and executed by district	• District council records • Reports from consulting engineers • Programme M&E	

Narrative Summary	Verifiable Indicators	Means of Verification	Risks/Assumptions
8.1. Responsive programme coordination unit established	8.1.1. Two zonal offices staffed and equipped in PY 1 8.1.2. Number of stakeholder consultations held annually, including planning and review workshops 8.1.3. Contracts negotiated and executed in timely manner	• Programme progress reports, AWP/B • Supervision missions and reports • Stakeholder interviews • Assessments by partner agencies • Mid-term review	
8.2. Effective programme M&E system put in place	8.2.1. Programme M&E system (PMES) established in PY 1, including system for monitoring policy 8.2.2. Number of staff and others trained in logical framework and PMES		
Inputs	**Financing**		

	USD '000
Civil works	14 194.6
Equipment and Other Goods	654.1
Vehicles	1 655.1
Technical Assistance	8 871.7
Training	9 584.5
Studies	1 568.9
Guarantee Fund	741.0
Recurrent Costs	5 631.5
Total	42 301.4

	USD '000
IFAD	16 344.6
African Development Fund (AfDF)	14 461.4
Swiss Development Agency (SDC)	3 042.2
DANIDA	2 530.4
District Governments	1 190.3
Groups/Communities	513.6
Government	4 218.9
Total	42 301.4

Loan agreements
President's Report

- IFAD Executive Board approves project
- Cofinancing agreements approved and executed

TABLE 1: RURAL POVERTY AND AGRICULTURAL SECTOR ISSUES

Priority Area	Major Issues	Actions Needed
Policy setting	*National level* • Restrictions on internal and international trade • Inconsistent policy application • Overvalued exchange rate • Ineffective stakeholder dialogue • Interference from crop boards and Strategic Grain Reserve (SGR) *District level* • Revenue raising policies • Market regulation • Direct government intervention in markets	• Undertake studies on crop boards, trade restrictions, food security, food crops, exchange rate • Facilitate stakeholder dialogue with grass-roots representation • Build capacity in policy development, coordination and implementation • Support policy and legislative reform • Undertake district-level studies of local taxation policy • Build capacity at district level in market-oriented policy development
Commercial orientation by producers and relevant organizations	• Poor understanding of the functioning of markets, in particular supply and demand (inexperience; lack of information) • About one third of smallholders do not sell produce • Inadequate market power of producers (buyer and supplier cartels; lack of or low level of organization; lack of public debate) • Limited commercial management capacity • Limited access to financial resources • Absence of effective market linkages (contract negotiation and mechanisms; contacts; legal enforcement)	• Strengthen market-oriented producer organizations and their ability to respond to market demands • Improve producer access to market information • Enhance public discussion and debate on marketing issues • Training in financial and business management • Facilitate access to financial services • Facilitate contacts and intermediation for market linkages • Develop efficient arbitration and enforcement mechanisms
Barriers to private- sector participation in rural marketing	• Limited access to financial resources for operations and investment • Regulation (barriers to movement; licensing) • Physical accessibility and high transaction costs • Lack of information and communication • Unequal application of charges/legislation • Uncertainty over policies and regulations	• Facilitate access to financial services • Support dialogue with producer groups and district/national authorities • Support organization of private sector (market points; lobbying/dialogue; information; ethics and consequences) • Support for business planning and operations • Develop market linkages (between producers and buyers)
Marketing support system	• Poor availability of market-related information • Lack of government capacity to monitor marketing system performance and contribute to conducive policy formulation and implementation	• Identify and support generation and utilization of market information • Support performance studies and information dissemination (number of participants; margins; price differentials; trade and volumes of flows) • Capacity-building of government staff to analyse and disseminate market-related information
Rural market support infrastructure	• Limited capacity of local government to plan and manage investments • Lack of resources for road improvement (funds for maintenance used) • Road and other works do not respond to market imperatives • Some 20% of rural households more than 10 km from nearest market	• Strengthen local government institutional capacity for planning and management of civil works (transparency) that respond to market demands • Strengthen revenue-collection capacity and development of cofinancing arrangements with infrastructure facility users • Promote the sustainable improvement of market access roads and other market-related infrastructure

TABLE 2: TARGET GROUP PRIORITY NEEDS AND PROGRAMME PROPOSALS

Typology	Poverty Level and Causes	Coping Actions	Priority Needs	Programme Response
Poor smallholder farmers (in general)	*Severe* • Lack of understanding of markets • Low returns from agricultural activity; production systems characterized by low-value and little value-added • Low trading volumes • Lack of cash liquidity • Limited physical access to markets • Regulatory restrictions on trade • Prevalence of HIV/AIDS	• Wage labour • Immediate sale of crops • Support from relatives • Subsistence agriculture	Increase return to agricultural activity: • Improved understanding of markets and better commercial orientation • Improved linkages with buyers • Improved cash liquidity • Reduce post-harvest loss • Access to crop storage facilities • Increase information and access to inputs in order to produce higher-value marketable produce (types of crops, better quality, etc.) • Better organizational capacity and bargaining power • Improved physical access to markets • Relaxation of trade restrictions	Based on market opportunities (demand): • Strengthen/establish producer organizations • Provide training and technical support • Improve access to price and market information • Facilitate linkages with buyers • Provide training on quality and quantity enhancement to respond to market demand • Facilitate access to financial institutions through MFIs and loans (inventory credit scheme) • Rehabilitate rural roads and other market support infrastructure • Support district-based policy reforms to reduce crop levies and trade restrictions
Vulnerable groups (female/elderly-headed households, youth)	*Severe* As above, plus: • Little or no land of their own • Lack of time to undertake more remunerative activities • Lack of assets or access to financing	As above	As above, plus: • Non-farm income-generating opportunities such as small-scale processing • Higher returns to labour from on-farm and non-farm activities • Access to financial services	As above, plus: • Promote high-value crops and semi- (on farm) processing of produce • Enhance efficient use of time through participation in effective producer/processor organizations • Promote access to rural financial services through groups
Small-scale rural enterprises (traders, retailers, processors, etc.)	*Moderate/high* • Little or no collaboration between small enterprises for mutual gain • Lack of business and financial-management skills • Lack of access to investment and working capital • Limited market information • Lack of conducive business environment (related to taxation, trade, licenses/permits) • High transport costs in rural areas • Little overnight or longer-term storage facilities	• Other part-time employment and farming activities • High labour input • Act as agents for larger traders	• Better access to investment and working capital • Improved business and financial-management skills • Better access to information • Rationalized agricultural taxation system • Reduced procurement cost for raw material • Collaboration between small enterprises for mutual interest • Adoption of improved technology	• Strengthen/establish small-scale entrepreneur groups • Provide training in business and financial management • Facilitate access to financial institutions through MFIs and loans (inventory credit scheme and loan guarantee schemes) • Support market information services • Support rationalization of taxation, licensing and trade systems • Rehabilitate rural roads and other market-support infrastructure • Support business organizations/associations

Typology	Poverty Level and Causes	Coping Actions	Priority Needs	Programme Response
Medium-scale agribusiness enterprises (traders, processors, exporters, etc.)	*Low*	• Working capital from commercial banks • Limited growth or expansion	• Better access to capital for investment and working capital • More conducive business environment • Improved dialogue with government for better business environment • Better access to information • Secure, reliable source of agricultural produce	• Provide business-management training and advice (cost-sharing basis) • Improve quality of produce from smallholders • Facilitate access to financial services by PCBs through inventory and loan-guarantee schemes • Support policy and legislative reform • Facilitate organization and dialogue/fora with public sector at district and national level • Increase/improve availability of market information • Improve rural roads

TABLE 3: INSTITUTIONAL CAPABILITIES MATRIX

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Prime Minister's Office	• Mandate to coordinate the business of all government ministries	• Specific skills for coordination weak • Lack of operational budget	• Currently hosting IFAD Liaison Office.	• Programme to provide funds for operating budget
Ministry of Cooperatives and Marketing	• Mandate for agricultural market promotion, registration, regulation and support for cooperatives • Some experience/capacity in market information services	• Newly established ministry with still unclear breadth of responsibilities • Limited policy expertise • Small staff complement in marketing • Lack of operational budget	• Roles and functions unclear	• Programme to provide capacity-building for policy development, coordination and implementation
Ministry of Agriculture and Food Security	• Experience in support of all agricultural production • Some policy formulation capacity • Substantial cadre of extension staff at grass-roots level	• No specific mandate for produce market development • Lack of operational budget	• Reform in interventionist policy • Greater intervention through SGR • Resurgent influence of crop boards	• Agricultural sector reform explicitly endorses improved marketing of agricultural produce
President's Office of Regional Administration and Local Government	• Commitment and capacity for local government reform	• Residual intervention powers at regional level • Limited funds to provide discretionary grants to local government	• Strong donor support and drive for ongoing decentralization and reform process • Continued intervention in markets	• Reform process has begun in 39 districts
District Councils	• Democratically elected local representatives • Mandate to provide a range of extension and other services • Works department in all districts	• Poor resource/asset base • Lack of discretionary funds and poor revenue-collection capacity • Nearly 40% without qualified district engineer • Lack of trained staff	• Increased autonomy and improved capacity through reform process • Possibility of district planning process being 'hijacked' for political reasons	• Programme to provide support to improve district policies vis-à-vis marketing (taxation)
Tanzania Chamber of Commerce, Industry and Agriculture (TCCIA)	• Relatively extensive rural network, including 20 regions and 28 districts • Membership of over 5 000 enterprises, mostly small-scale • Only formal representative of the private sector in Tanzania • Recent success in influencing national budget in favour of private sector	• Factionalized membership • Large enterprises most influential, small traders/processors not well represented • Only represents a fraction of the 150 000 registered private enterprises • Presence principally in major urban centres (including district branches) • Despite private-sector mandate, still with significant ties to public sector	• Pilot activities underway to encourage formation of TCCIA branches in rural districts • New services (market information, business advice) could increase membership and efficacy • Recent formation of competing Chamber of Agriculture	• Programme to facilitate establishment of district branches
Crop-based associations	• Specific focus • Represent larger players with extensive resources	• Membership very limited • Not seen as representative of the sector as a whole	• Could provide the basis for development of true sectoral representation • Could federate to provide basis for a national association	
Local construction contractors	• Well represented in regional centres • Experienced in conventional road works	• Lack of experience in labour-based technology • Not well represented at district level	• Need for more district-based road maintenance contractors	• Programme would provide training
Tanzanian Small Farmers' Group Network (MVIWATA)	• Only organization representing small producers, though at infant stage • Network now extends over 17 mainland regions • No historical links to government-sponsored institutions	• Low visibility at national/local level	• Capacity support from donors and international NGOs • Could easily fail if expanded too fast • May lose contact with initial objectives and purpose	• Potential partner for farmer capacity-building and as smallholder representative in policy dialogue

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Cooperative unions/primary co-operative societies	• Widest presence in rural areas of any market-related institutions • Intimate knowledge of local populations and producers • Existing physical facilities in many cases • Experience in marketing of inputs and certain crops	• Poor and weak capital base • Failure to deliver the services to members • Drastic decline in membership • Non-democratic management structure and low accountability • Low level of autonomy due to political interference	• Most immediately accessible base for rural producers • Viewed with suspicion by smallholders due to historic mismanagement • Ad hoc political interference	• Some return of primary cooperative membership, and an increase in democratic control in some societies
Savings and Credit Cooperatives/Savings Credit Association (SACCOs/SACAs)	• Members linked by a common bond • Provide access to savings and comprehensive credit facilities • Proper credit repayment culture through local peer pressure • Strong commitment by the members and management to ensure viability and sustainability	• Slow growth in membership • Low levels of women membership in most SACCOs • Low levels of organizational and financial-management skills • Lack of facilities and equipment in many institutions • Limited areas of operation and poorly diversified loan portfolios	• Conducive policy framework and capacity-building to be supported by Rural Financial Services Programme (RFsP)	• Support provided by IFAD-financed RFSP in seven regions
NGOs (local)	• Local presence and knowledge • Principal target/partners of international NGOs	• Lack of technical and managerial skills • Often lack sufficient resources for operations	• Could provide basis for delivery of services at grass roots • May be seen as competitors by cooperatives and other producer organizations	
NGOs (international)	• Ability to mobilize committed and experienced staff • Solid financial base • Good access to information	• Lack of local roots • Often dependent on donor contracts for operations	• Only well-organized partners to support the programme activities at field level • Useful experience in promoting marketing on a small scale to date • Despite their emphasis on strengthening of local NGOs, could be seen as impeding development of local capabilities	• Expected to play key role in implementation of the programme

TABLE 4A: DONOR OPERATIONS/PARTNERSHIP POTENTIAL

Donor	Nature of Programme	Programme/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
DANIDA	• Private Agricultural Sector Support (PASS) component under Agricultural Sector Programme Support (ASPS)	• PASS commencing activities in Morogoro, Dodoma, Iringa and Mbeya regions • ASPS (national coverage)	• Ongoing	• Very high; potential for cofinancing, particularly with respect to policy development
Swiss Development Cooperation	• District Roads Support Programme	• Morogoro Region	• Ongoing	• Very high; potential for cofinancing, particularly with respect to rural roads
AFD (French Development Agency)	• Support to community-level marketing activities and physical market infrastructure development	• Eastern and Central Tanzania	• New phase being proposed	• Moderate; Agricultural Marketing Support Programme (AMSP) could learn from French experience with respect to community market access facilitation; however, different geographic focus
USAID	• Agricultural Transport Assistance Programme	• Southern Highlands (Rukwa, Mbeya, Iringa and Ruvuma); further expansion to Morogoro and Tanga under consideration	• Ongoing	• High; complementary in Southern Highlands for market-support infrastructure, and similar goals vis-à-vis policy development
World Bank	• Soil Fertility Recapitalization and Agricultural Intensification Programme	• Mainly districts under Local Government Reform Programme Phase I (plus some in Phase II)	• Appraisal stage	• High; some geographic overlap • Project plans to improve access of smallholder farmers to fertilizer through MFIs with 50% subsidy over two-year period • Project plans to finance 200 new village stores and 30 new village markets through loans to local government Due to this project, marketing of farm inputs is not included in the IFAD programme
SIDA	• Institutional support to TCCIA	• National headquarters and regional branches	• Ongoing	• High; directly related to proposed district TCCIA branch formation under the programme
African Development Fund	• Livestock Marketing Project	• 11 regions (Arusha, Dodoma, Kagera, Kigoma, Kilimanjaro, Mwanza, Shinyanga, Singida, Tabora and Tanga)	• Ongoing	• Very high; expressed interest in cofinancing infrastructure Due to this AfDF project, livestock marketing is not included in the scope of AMSP.

TABLE 4B: STAKEHOLDER MATRIX/POTENTIAL PROGRAMME ACTORS AND ROLES

Component	Sub-Component	Coverage	Perennial Institution(s) Involved	Potential Other Contractors/ Periodic Input	Other Possible Partners in Execution
Policy Development	• National Policy Development	• National	• MCM • MAFS • PMO • Ministry of Finance • Private traders, processors and exporters • Farmer representatives	• International/national consultants • Specialist NGOs • Specialist international research institutes • Local academia	• TCCIA • MVIWATA • DANIDA • SDC • SGR • crop boards
	• Local Government Policy Development	• Sixteen districts in two marketing zones, with national replication	• President Office for Regional Administration and Local Government (PO-RALG) • District Councils • Farmer and private-sector representatives	• International/national consultants • Specialist NGOs • Academia	• NGOs • TCCIA branch
Producer Empowerment and Market Linkages	• Organizational Strengthening: Groups and Group Associations	• Twenty focal areas across two marketing zones	• Producer organizations • Local NGOs, CBOs • TCCIA	• NGOs/consulting firms • DC staff • Training institutions	• FAIDA (SNV) • Jiendeleze (SNV)
	• Market Information	• National • Twenty focal areas across two marketing zones	• MCM • Private sector		
	• Producer Group Market Access	• Twenty focal areas across two marketing zones	• Agribusiness enterprises • District council staff • Producer organizations • NGOs/consulting firms	• Business development service providers • Training institutions	• SNV • TechnoServe
	• Trader and Processor Market Access	• Twenty focal areas across two marketing zones	• Trader/processor organizations • Agribusiness enterprises • NGOs/consulting firms	• Business development service providers • Training institutions	• SNV • TechnoServe
Financial Market Support Services		• Twenty focal areas across two marketing zones	• PCBs • MFIs	• Inventory credit • Loan guarantees	• Producer groups • Agribusiness enterprises
Rural Marketing Infrastructure	• Institutional Support for Infrastructure Improvement	• Sixteen focus districts across two marketing zones	• PO-RALG • District councils • District-based contractors	• In-country consulting engineering firms	• SDC (Swiss)
	• Road Works and Other Marketing Infrastructure	• Sixteen focus districts across two marketing zones	• Local government • Communities • Local contractors	• Community-based organizations • NGOs	• AfDF
Programme Organization and Coordination		• National • Zonal • District • Focal Area	• PMO • MCM • MOF	• M&E and impact assessment • Stakeholder coordination (national, zonal, district and focal area levels)	• Partner agencies • Consultants • Beneficiaries

APPENDIX V

PROGRAMME ORGANIZATIONAL STRUCTURE

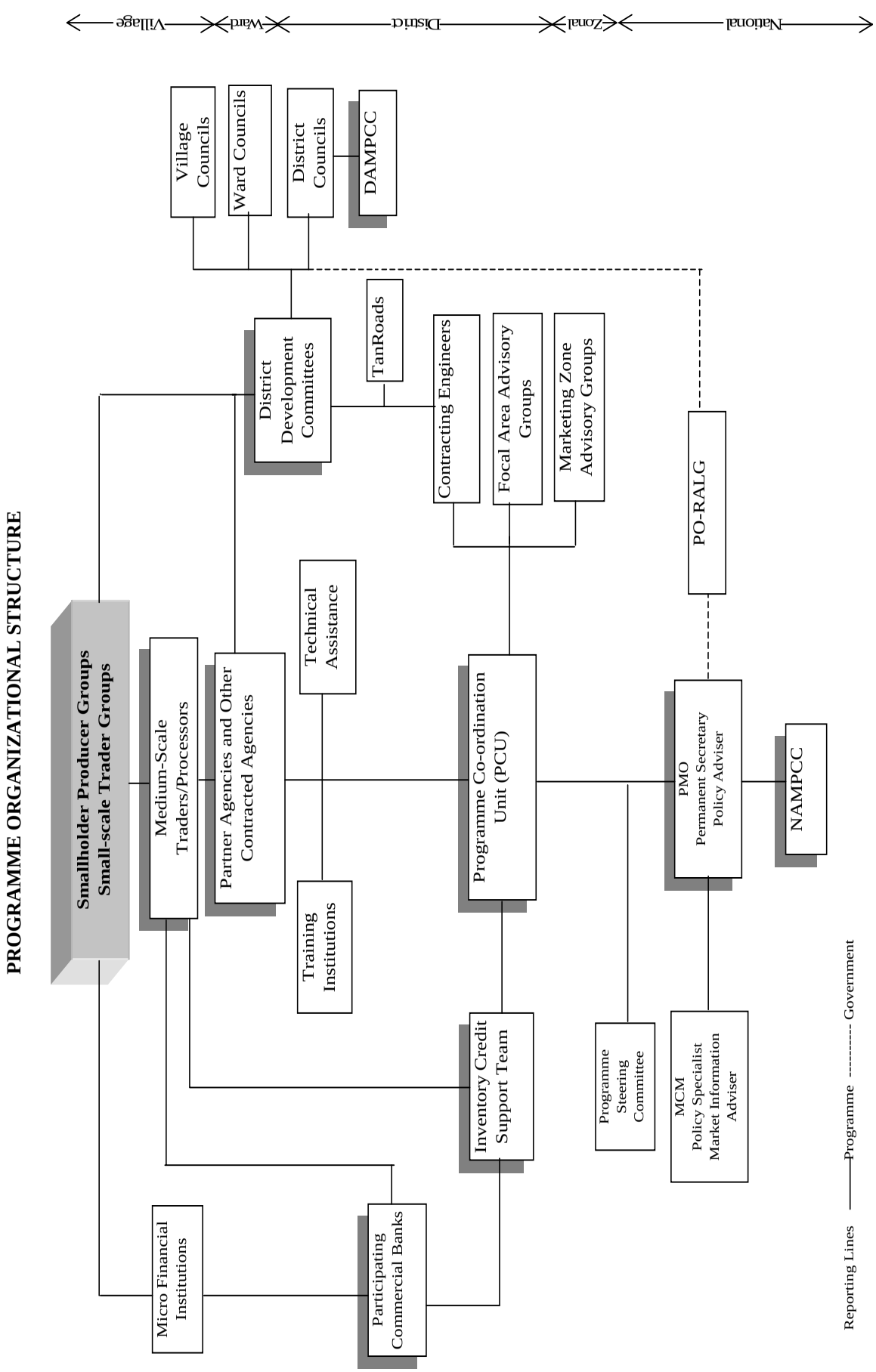

PO-RALG = President Office for Regional Administration and Local Government
DAMPCC = District Agricultural Marketing Policy Co-ordination Committee
NAMPCC = National Agricultural Marketing Policy Co-ordination Committee
MCM = Ministryof Cooperatives & Marketing
PMO = Prime Ministers Office

APPENDIX VI

TRIGGERING MECHANISMS FOR PHASE II

1. Policy Development Support
• Consultative and participatory workshops at zonal and national levels completed • Consultants appointed to prepare comprehensive agricultural marketing policy and strategy • Legislation with respect to the trade restrictions between the regions and across the national boundaries redrafted • Reform of at least one crop board initiated • National agricultural marketing policy coordination committee (NAMPCC) established and functioning • At least two district agricultural marketing policy and coordination committees established and functioning • Agricultural taxation and revenue system rationalized, reformed and applied in at least in two districts
2. Producer Empowerment and Market Linkages
• Ten focal areas must be effective • One hundred and forty producer groups have agreed on their by-laws • Forty small-scale entrepreneur groups have agreed on their by-laws • Two hundred and eighty producer groups have received group strengthening and technical training • Eighty small-scale entrepreneur groups have received group strengthening and training • Ten district TCCIA groups formed • Ninety per cent of the last 12 months' thrice weekly radio announcements contained up-to-date prices on all major crops for all regions • Four new district data-collection locations in the programme area are regularly submitting all local price information • Ten pilot market linkages have been initiated and are satisfactorily performing according to the participatory beneficiary assessments
3. Financial Market Support Services
• At least six warehouses participating in the inventory credit scheme • At least 300 warehouse clients with stocks deposited in the facility are receiving loans • At least 20 guarantee loans disbursed by PCBs
4. Rural Marketing Infrastructure
• District roads for rehabilitation selected based on selection criteria in at least four Phase I districts • 200 km of district roads rehabilitated, spot improved • 50 km of village access roads rehabilitated with community contribution • Road maintenance plans and road maintenance funds used for road maintenance in all Phase I districts • Mechanism for revenue raising from village access roads and market facility users put in place at least in four Phase I districts • Traffic flows increased at least 50% on rehabilitated roads